

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري
خلال الفترة (2000-2021)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من اعداد الطالب(ة):

الأستاذ(ة) المشرف(ة):

- جعفري سميحة

- أد/ بوعبدالله علي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
أد/جمال خنشور	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
أد/علي بوعبدالله	أستاذ التعليم العالي	مقرا	بسكرة
د/نجاة مسمش	أستاذ محاضر(أ)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال
الفترة (2000-2021)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذة (ة) المشرفة (ة):

- أد/ بوعبدالله علي

من اعداد الطالبة (ة):

- جعفري سميحة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أد/جمال خنشور
بسكرة	مقررا	أستاذ التعليم العالي	أد/علي بوعبدالله
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر (أ)	د/نجاه مسمش

الموسم الجامعي: 2021-2022



﴿ قَالُوا سُبْحَانَ اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا كُنَّا لِنَشْكُرَ اللَّهَ إِلَّا حَيْثُ كُنَّا عَلَيْهِ رِعَابًا ﴾

شكر وعرفان

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله عز وجل " **إِنَّ الشُّكْرَ لِلْإِبْرَاهِيمِ** " الآية 7 (سورة إبراهيم)

الحمد والشكر لله العليّ القدير الذي أعانني ووفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدّم بخالص الشكر للأستاذ المشرف بوعبدالله علي الذي شرفني

بقبوله الاشراف على مذكري

وكل الشكر على توجيهاته ونصائحه التي أمدني بها وحسن متابعتها لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل شكري الى لجنة المناقشة لقبولها اثناء هذا العمل المتواضع بالمناقشة

وعلى جهودها في الاطلاع على محتوى المذكرة.

ولا أنسي في هذا المقام أن اشكر كل من قدم لنا يد العون سواء من قريب أو بعيد.

وكل الشكر لطاقم قسم العلوم الاقتصادية أساتذة كانوا أو اداريين.

اهداء

إلى من أوصى الرحمان ببرها وحسن صحبتها

إلى من كانت ولا زلت دعواتها تنير دري

أمي ... أطل الله في عمرها

إلى روح أبي الطاهرة... رحمه الله

إلى سندي في هذه الحياة اخوتي كل باسمه حفظهم الله

إلى كل من ساندنا ولو بالدعاء

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال الفترة (2000-2021)، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام معامل الارتباط بيرسون كمنهج احصائي لقياس درجة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل وكل من رصيد الحساب الجاري ورصيد رأس المال والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات كمتغيرات التابعة، بهدف معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة الاختلالات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)، وتوصلت الدراسة الى ما يلي:

وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري، وعلاقة طردية ضعيفة ليست دالة احصائيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد رأس المال.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، ميزان المدفوعات، معامل الارتباط بيرسون.

Abstract:

The study examined the impact of foreign direct investment on Algeria's balance of payments during the period 2000-2021. Using the analytical descriptive approach as well as using the Pearson correlation factor as a statistical approach. to measure the degree of correlation between foreign direct investment as an independent variable and both the current account balance and capital balance and the overall balance-of-payments balance as affiliate variables, With a view to ascertaining the extent to which foreign direct investment has contributed to addressing Algeria's balance of payments imbalances during the period 2000-2021, the study found that:

A statistically significant medium- expulsion relationship between FDI and both the current account and the Algerian balance-of-payments stock, and a weak expulsion relationship that is not statistically relevant between FDI and the capital balance.

Keywords: Foreign Direct Investment, balance of payments, Pearson correlation coefficient.

فهرس الجداول

- الجدول رقم (01): حصيلة الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة (2002-2021) 53
- الجدول رقم(02): أهم الاقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (يناير 2015-ديسمبر 2019) 54
- الجدول رقم(03): توزيع مشاريع الاستثمار المصروح بما حسب قطاعات النشاط(2002-2020) 55
- الجدول رقم(04): يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة(2000-2021)..... 56
- الجدول رقم(05): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2021) 58
- الجدول رقم(06): تطور رصيد الحساب الجاري الخارجي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021) 60
- الجدول رقم (07): يوضح تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2021) 61
- الجدول رقم (08): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2021) 62
- الجدول رقم (09): يوضح معطيات حساب معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري في الجزائر 65
- الجدول رقم (10): يوضح معطيات حساب معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب رأس المال 66
- الجدول رقم (11): يوضح معطيات حساب معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات 67
- الجدول رقم(12): يوضح معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الحساب الجاري وحساب راس المال ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 68

فهرس الاشكال

- الشكل رقم (01): رسم بياني يوضح نسب توزيع مشاريع الاستثمار حسب القطاعات 56
- الشكل رقم (02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة(2000-2021) 57
- الشكل رقم (03): المنحنى البياني لتطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2021) 59
- الشكل رقم(04): تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) 60
- الشكل رقم(05): تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة(2000-2021) 61
- الشكل رقم(06): المنحنى البياني لتطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021) 63
- الشكل رقم(07): يبين شكل الانتشار بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري 69
- الشكل رقم(08): يبين شكل الانتشار بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحساب رأس المال 69
- الشكل رقم (09): يبين شكل الانتشار بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات 69

قائمة المختصرات

المختصر	المدلول باللغة العربية
UNCTAD	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
FMI	صندوق النقد الدولي
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
CNI	المجلس الوطني للاستثمار
غ م	غير مذكورة

مقدمة

إنّ حاجة الدول الى التمويل وبصفة دائمة جعلت منها تبحث عن مصادر أخرى عدا الاقتراض تلي مطالبها وتسد احتياجاتها التمويلية، ومن بين هذه الصيغ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح يشغل حيزا هاما في جل الدراسات الاقتصادية، ومما ساهم في تزايد أهميته انتشار العالمية او ما يعرف بالعملة والشركات المتعددة الجنسيات، والتي تعتبر أحد أهم مؤسساتها والمحرك الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر عبر إقامة مختلف المشاريع الاستثمارية في شتى دول العالم، التي سارعت في الآونة الأخيرة الى بذل جهودها لاستقطابه وذلك من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب له، من بينها الدول النامية التي تعاني موازين المدفوعات فيها من العجز الدائم، والتي تفتقد اقتصاداتها إلى العديد من الخصائص والتي يمكن توفيرها من خلال فتح الأبواب امام الاستثمار الأجنبي من تطور تكنولوجي وتنموي، إضافة الى الاستفادة من مختلف الخبرات التسويقية والتنظيمية.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الدول المستقطبة له، ويساهم في زيادة الصادرات وانخفاض الواردات بتوفيره للمنتجات محليا، مما يعمل على إعادة التوازن الى الميزان التجاري وبالتالي معالجة الاختلالات التي يعاني منها ميزان المدفوعات، وخاصة في الدول النامية من بينها الجزائر التي أولت اهتمامها بالاستثمار الأجنبي المباشر منذ الاستقلال من خلال اتاحة عدة تسهيلات تعمل على جذبه وتقديم التحفيزات والضمانات المناسبة له، وذلك من خلال اصدار قوانين وتشريعات منظمة ومشجعة له تكفل تدفقه باستمرار.

وباعتبار ميزان المدفوعات هو مقياس تقدّم الدول، فإنها تسعى جاهدة الى المحافظة على توازنه العام من خلال توفير التمويلات المناسبة التي تساهم في معالجة اختلالاته والعجزات التي تعترضه من ضمنها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدر تمويلي خارجي قد يساهم بشكل أو بآخر في تحسين بنود ميزان المدفوعات وبالتالي رصيده الإجمالي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من اضطرابات واختلالات تصيب ميزان المدفوعات من وقت لآخر، مما اضطرها للبحث على مصدر تمويلي تستطيع من خلاله معالجة هذا الاختلال بعيدا عن المديونية وآثارها السلبية، والمتمثل في رؤوس الأموال الأجنبية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

1- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التعرض الى الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات الجزائري وما مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر للحد منها، وانطلاقا مما سبق وبغية معرفة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يمكن طرح الإشكالية التالية:

— ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري؟
- كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري؟

– كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري؟

2- الدراسات السابقة:

تم تناول موضوع الدراسة من قبل عدة باحثين وفيما يلي عرض لبعض من هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: شراف عقون، و مليكة غضبان. (ديسمبر، 2020). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2000-2017. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ام البواقي، العدد 3، الجزائر: الصفحات 1351-1367.

سعت الدراسة الى عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي الى الجزائر من جهة ومن جهة أخرى رصد ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة محاولة قياس درجة الارتباط ومدى تأثير ميزان المدفوعات للدولة الجزائرية بحجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات بالجزائر، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كمنهجية دراسة إضافة الى اعتماد الأساليب الإحصائية EViews.

الدراسة الثانية: نسرین برجی، 2021، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1979-2020)، مجلة الابداع، جامعة سوق اهراس، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، الصفحات 199-211.

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1979-2020)، وذلك لأجل توضيح وجود علاقة سببية من عدمها، من خلال الاعتماد على اختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ ونموذج تصحيح الخطأ (E.C.M) وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة تغذية عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في حين انعدامها بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الدراسة الثالثة: منير خروف، ريم ثوامرية، وليندة فريجة. (14، 05، 2020). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016. المدرسة العليا للتجارة، جامعة قلمة، الجزائر، الصفحات 19-36.

سلطت الدراسة الضوء على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2016) وتوصلت الى عدم وجود أثر قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على حالة ميزان المدفوعات الجزائري وأنه على العكس من ذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ميزان المدفوعات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الرابعة: محمد صقر، شيحا مضر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (2000-2010).

هدفت الدراسة الى معرفة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على وضع ميزان المدفوعات السوري من خلال تأثيرها على كل من الحساب الجاري وحساب راس المال خلال الفترة (2000-2010) وتوصلت الى ان العلاقة الارتباطية بين تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتحسن الحساب الجاري من جهة أخرى هي عكسية وضعيفة وغير معنوية ما يفسر ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف كفاءتها.

الدراسة الخامسة: نوال بوقليب. (ماي, 2008). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر 2006-1991 (مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا، الأردن: الجامعة الأردنية. تاريخ الاسترداد 04 10, 2022، من <https://www.manaraa.com>

هدفت الدراسة الى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1991-2006)، من خلال قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري وذلك استنادا على دالة الطلب الأجنبي على الصادرات ودالة الطلب المحلي على الواردات، ودالة الميزان التجاري عن طريق دراسة سكون السلاسل الزمنية، وتوصلت الدراسة الى ان نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على الصادرات والواردات وبالتالي على الميزان التجاري.

والدراسات السابقة أعلاه تتفق جلها مع دراستنا هذه، الا ان الاختلاف يكمن في فترة الدراسة وكذا الأسلوب الاحصائي المتبع وجاءت دراستنا للموضوع استكمالا لما تناولته الدراسات السابقة بإحصائيات جديدة.

3- فرضيات الدراسة: تم صياغة فرضيات الدراسة الآتية:

- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي ومعنوي على الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي ومعنوي على حساب راس المال لميزان المدفوعات الجزائري.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي ومعنوي على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري.

منهجية الدراسة:

المنهج المستخدم:

تم اعتماد المنهج الوصفي في دراستنا هذه، لأنه الأنسب من الناحية النظرية لسرد المعلومات المتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، كما تم اعتماد المنهج التاريخي في وصف مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال تحليل حجم الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر وتطور ميزان المدفوعات، وتم اعتماد معامل الارتباط بيرسون كأسلوب احصائي، وكذا برمجية 9 EVIEWS لتحديد العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات الجزائري.

الحدود الزمانية والمكانية:

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة والاجابة على الإشكالية المطروحة تم تحديد البعدين المكاني والزمني بحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، ويعود سبب اختيارنا لهذه الفترة الى الأحداث التي عرفها القرن الواحد والعشرين، بدءا بالأزمة المالية

العالمية عام 2008 الى غاية أزمة كورونا عام 2020 ومدى تأثيرها على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، ورصيد ميزان المدفوعات.

وسائل جمع البيانات:

من بين الوسائل التي تم اعتمادها في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، نجد الكتب، الرسائل والاطروحات، التقارير والمجلات، بالإضافة الى الاحصائيات من بنك الجزائر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات...

4- أسباب اختيار الموضوع:

من بين أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.
- الرغبة في التعرف أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.
- الرغبة في التعرف على كيفية استعمال البرامج الإحصائية EViews .
- السعي لتوضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال القرن الواحد والعشرين

5- أهداف الدراسة:

تهدف من خلال دراستنا هذه إلى:

- معرفة مكان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.
 - تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)
 - تفسير طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات الجزائري.
- 6- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، وكونها تتطرق للإحصائيات المستحدثة لكلا المتغيرين.

7- هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وفرضيات الدراسة قسم البحث إلى مقدمة وخاتمة وثلاث فصول، حيث تم تخصيص الفصلين الأول والثاني للجانب النظري، وعنون الفصل الأول بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث

تناولت في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ثلاث مطالب وتمّ التطرق لكل من المفهوم ومحددات واشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في المطلبين الأول والثاني على التوالي، أما في المبحث الثاني فقد تمّ التطرق الى النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر، فيما خصص المبحث الثالث لمزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني والمعنون الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات والذي قسم الى ثلاث مباحث أيضا، حيث تمّ التطرق في المبحث الأول الى ماهية ميزان المدفوعات وفي المبحث الثاني إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته أما المبحث الثالث فقد خصص لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

فيما خصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي والذي عنون بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، وقسم إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أما في المبحث الثاني فقد تمّ التطرق إلى تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)، فيما خصص المبحث الثالث لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الأول
الإطار النظري
للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر محط اهتمام معظم دول العالم، في الآونة الأخيرة وخاصة الدول النامية، التي عانت ولا تزال تعاني من أزمات الديون، نظرا لما يوفره لها من مزايا تمويلية وغيرها من المزايا التي يوفرها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، لذا انصب اهتمام هذه الدول على توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال سن قوانين تنظيمية وتشريعية تضبط سيرورته.

فالاستثمار الأجنبي المباشر اعتبر الملاذ الأخير للدول النامية، نظرا لما له من فوائد على اقتصاداتها ولمساهمة في تحسين مستوى الدخل، وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق الرفاهية للمجتمعات، كما يسمح لها بالانفتاح على الأسواق الدولية، وتطوير قطاعاتها الاقتصادية وتحويلها باتجاه أسواق التصدير.

لذا عكفت اغلب الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير الحوافز المشجعة له، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي للكثير منها، وتكييفها مع متطلبات العولمة واقتصاديات السوق.

وقد تم تخصيص هذا الفصل للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التطرق للإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، في المبحثين الأول والثاني على التوالي، فيما خصص المبحث الثالث لمزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مجموع الدول لما له من أهمية كبرى في تلبية حاجيات الدول التمويلية ولما يوفره من مزايا عدة وستتطرق من خلال هذا المبحث الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وأشكاله بالإضافة الى مزاياه وعيوبه بالنسبة للدول المضيفة والدول المستثمرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (Direct Foreign Investment)

أ- تعريف الاستثمار:

التعريف اللغوي: الاستثمار لغة هو لفظ مأخوذ من الثمر وهو حمل الشجر، وأثمر الشجر خرج ثمره، والثمر أنواع المال، وثمر ماله ثمّاه، يقال: ثمر الله مالك أي كثّره، وأثمر الرجل كثر ماله وعلى هذا فالاستثمار هو طلب الحصول على الثمر، ويعنى باستثمار المال طلب الثمر من أصل المال بغية تحقيق الربح (المهادي، 2009، صفحة 22).

التعريف الاصطلاحي: يعرف الاستثمار بأنه الزيادة في الدخل وتحقيق عدد من الإضافات الفعلية فيه، عن طريق امتلاك الأصول وتحقيق العوائد، ويعرف أيضا بأنه عبارة عن استخدام المال وغيرها من الممتلكات في المشروع المنتج من أجل الحصول على العوائد والأرباح (أشرف، 2020).

ب- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر واختلفت باختلاف المنظمات والهيئات الدولية وكذا الباحثين الاقتصاديين وفيما يلي عرض لبعض هذه المفاهيم حسب بعض المنظمات والباحثين

يعرف تقرير الاستثمار الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه "ذلك الاستثمار الذي تكون اغلبيه ملكية رأسماله لشخص طبيعي او لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزام طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار ويشمل الاستثمار الدولي واي استثمار لاحق يترتب عليه" (مسعداوي، 2010، صفحة 204).

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر "بانه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% او أكثر من أسهم رأس مال احدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة" (حسب الله محمد، 2004، صفحة 19).

وقد عرفت اونكتاد **unctad** (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الاستثمار الأجنبي المباشر انه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى وتعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة البلد الام وشركة او وحدة إنتاجية في بلد اخر" (طلفاح، سنة النشر غ م، صفحة 06).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: "كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل تجمع مؤسسي يعتبر مستثمرا اجنبيا مباشرا، يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي" (أوعيل، 2016، صفحة 11).

وقد عرف صندوق النقد الدولي (**FMI**) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على انها "تلك الاستثمارات الموجهة لاقتناء أو زيادة منفعة دائمة لمؤسسة تقوم بنشاطاتها في الإقليم الاقتصادي لبلد اخر (البلد المضيف) غير البلد المستثمر والتي يتمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة. ويكفي لاعتبار الاستثمار أجنبي مباشر حياة المستثمر الأجنبي على 10% من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف" (بونقاب و زواويد، 2018، صفحة 107).

ويرى (ابو قحف، 1989) ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من او كل الاستثمارات في المشروع، بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، او سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة" (صفحة 13).

فالاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل المدى ينجم عنه تدفقات مالية تقوم به كيانات او ما تعرف بالشركات المتعددة الجنسيات في أصول مؤسسات في البلد المضيف مع امتلاك مطلق الحرية في إدارة تلك المؤسسات، ومما سبق يمكن استخلاص الخصائص التالية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- ✓ هو استثمار طويل المدى؛
- ✓ يتم من طرف الشركات متعددة الجنسيات؛
- ✓ امتلاك الحرية المطلقة في الإدارة للمستثمر الأجنبي؛
- ✓ عبارة عن تدفقات مالية وتكنولوجية وخبرات تقنية وافدة الى البلد المضيف؛
- ✓ يتم بموجب عقد بين طرفين محلي وأجنبي، او التملك المطلق للمشروع من طرف المستثمر الأجنبي؛

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد ان أصبحت من اهم مصادر التمويل الدولية نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية للدول وخاصة النامية وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية (مسعداوي، 2010، صفحة 208):

- يعتبر كأحد مصادر راس المال والخبرات الإدارية؛
- يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفوذ الى الأسواق؛
- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- اللجوء الى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى الى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر امانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر؛
- يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال اجراء بعض التعديلات والمتعلقة بفتح قطاعاتها الاقتصادية وتقديم العديد من التسهيلات والحوافز؛
- يعتبر أحد اهم الوسائل لتكوين وتطوير البنية الأساسية وايضا في زيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي؛

إضافة الى ما سبق تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا في الآتي (حسب الله محمد، صفحة 20، 21):

- امداد الدول النامية بمجزة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول راس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما انها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛
- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة؛
- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك التي تربط أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية؛
- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات؛

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية الى الأنشطة الأساسية او المكملة ومن ثم زيادة عوائد الملكية؛

ثالثا: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

استخدم مفهوم الاستثمار أول مرة عام 1930 من قبل هيربرت Herbert (مسعداوي، 2010، صفحة 204). ولقد مرّ الاستثمار الأجنبي المباشر بأربعة مراحل مختلفة ومتعاقبة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله ويمكن ايجاز تلك المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: العصر الذهبي للاستثمار الدولي (1800-1914)

ازدهر الاستثمار الاجنبي خلال الفترة الممتدة من (1800 الى 1914) حيث سادت ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة وهذا راجع لعدة أسباب منها (اوسرير و عليان، 2005، صفحة 102، 103):

- ✓ حرية حركة رأس المال والتجارة؛
- ✓ توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛
- ✓ انخفاض الاخطار المصاحبة لهذه التدفقات؛
- ✓ ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب؛
- ✓ حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية؛

فاتجهت الدول الكبرى الاستعمارية لتوسيع أسواقها واغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، ولذلك توجه ثلثا راس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية، وكان الاستثمار استثمارا خاصا في زمن تميز الدولة في الحياة الاقتصادية.

المرحلة الثانية: تراجع الاستثمار الدولي (1914-1945)

تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي او ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكون على شكل مشروعات أجنبية لبلدان متقدمة في دول متخلفة بهدف استغلال ثرواتها وخاماتها الأساسية، وكانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيسي للاستثمارات (مفتاح، 2019-2020، صفحة 10)، ولقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى الى تدني مستويات حركات الاستثمار الأجنبي، ثم ما لبثت لتعود تدريجيا نتيجة للأزمة العالمية التي حدثت عام 1929 (بيري، 2018، صفحة 44)، هذا ويمكن ارجاع أسباب تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الى الأسباب التالية (اوسرير و عليان، 2005، صفحة 103):

- ✓ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاضطراب الذي خلقته الحرب؛
- ✓ انخيار قاعدة الذهب وما صاحبه من انكماش الحاد في حجم الإقراض الخاص؛
- ✓ تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة؛

المرحلة الثالثة: مرحلة انتعاش الاستثمار الدولي (1946-1989)

وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات حيث شهد الاستثمار الاجنبي المباشر توسعا كبيرا وانتعاشا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات، اين سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على المواد الخام وهذا ما شجع على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية الى الدول النامية، لكن القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال العالمية كانت قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات، إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته انتقاصا من سيادتها السياسية والاقتصادية، لذا فضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الاستثمار المباشر، حيث يزول عبئها الخارجي في حين تستمر خدمة الاستثمار المباشر فيما يتعلق بتحمل أعباءه وتحويل أرباحه، وما ميز الاستثمارات الخاصة خلال هذه الفترة دورها الضعيف في الاقتصاد الدولي مقارنة بالفترات الماضية ولكنها بدأت تستعيد دورها وأهميتها في أواخر الستينات (اوسرير و عليان، 2005، الصفحات 103-104).

لكن سرعان ما عرفت هذه الأخيرة تذبذبات مرة أخرى حيث زادت في الفترة (1970-1980) بنسبة 30.6% سنويا في المتوسط من التدفق الإجمالي للاستثمار العالمي، ليسجل بعدها انخفاضا بأكثر من 18% بين عامي 1981 و 1985. نتيجة لتخوف هذه الدول من التبعية الاقتصادية، والتدخل السياسي، واضعاف شركات القطاع العام مما ساهم في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، واستمر هذا التراجع حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، اين سعت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي اثر هبوط أسعار السلع الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية (خضر، 2004، الصفحات 3-5)، وهذا ما دفعها الى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمة تدفقاته حوالي 31 مليار دولار بعد ان كانت لا تتعدى 7.5 مليار دولار سنة 1980 ويمكن ارجاع ذلك الى العديد من الأسباب نذكر منها (بيري، 2018، الصفحات 49-50):

- ✓ تغير نظرة الدول النامية الى الاستثمار الأجنبي المباشر من عدائية الى مشجعة؛
- ✓ تفاقم ازمة المديونية الخارجية عام 1982، وما ترتب عليه من امتناع بعض الدول النامية على سداد ديونها، الامر الذي أدى الى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المتقدمة وتفضيله؛
- ✓ قيام العديد من الدول النامية بإدخال إصلاحات اقتصادية وهيكلية، لإحلال نظام السوق، مما ترتب عليه إزالة القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات اليها؛

المرحلة الرابعة: تمتد من 1990- إلى الآن

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية ومحل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، واصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من اهم مصادر التمويل الخاص للجول النامية (حسب الله محمد، 2004، صفحة 22)، وأصبحت عناصر الإنتاج خلال هذا العقد من الزمن عابرة للحدود الإقليمية للدول، أين قامت الشركات متعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق أسواق خارجية، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية، وارتفع عدد المعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف الموقعة والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وحمائته (خضر، 2004، صفحة 34)، كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نهاية العشرية الأخيرة من القرن العشرين مستويات غير مسبوقه من التدفقات العالمية له، كما عرف انتعاشا كبيرا خلال القرن الحادي وذلك منذ عام 2004، وأصبح هذا النمط من التمويل هو السائد في تدفقات رؤوس الأموال الدولية بعد المشاكل التي عرفتها البلدان نتيجة أزمة الديون (بيري، 2018، صفحة 53).

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله

أولاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ان نجاح الاستثمارات الأجنبية متوقف على جملة من المتغيرات والظروف سواء كانت اقتصادية او سياسية او اجتماعية، نظرا لما لها من تأثير واضح على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو البلد المضيف.

وفي هذا الصدد وحسب تقرير UNCTAD الصادر عام 1998 فانه محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفه تم تصنيفها الى ثلاث مجموعات رئيسية (بيري، 2018، صفحة 163) وهي كالاتي:

1. المحددات الاقتصادية: وتمثل في:

1.1 البحث عن السوق: يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر اذ ان كبر حجم السوق الحالي او المتوقع يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويقاس بمؤشرين يتمثلان في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان (حسب الله محمد، 2004، صفحة 35).

2.1 البحث عن الموارد والأصول: فالاختلافات في البنية التحتية مثل النقل ومستوى خدمات الاتصالات، والقدرات التكنولوجية المحلية العالية، وتوفر العمالة الماهرة والأصول الاستراتيجية مثل الأصول التكنولوجية والابتكارات أصبحت محددات هامة في قرار تحديد الموقع بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات (بيري، 2018، صفحة 165).

3.1 البحث عن الكفاءة: وتتضمن كلفة المصادر والأصول (كاليد العاملة الرخيصة)، وتكاليف المدخلات الأخرى مثل تكلفة النقل والاتصال وتكلفة المنتجات الوسيطة (أبو ليلى، 2004-2005، صفحة 14)، بمعنى الاستفادة من مزايا تكلفة عوامل الانتاج المنخفضة.

2. تيسير اعمال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر عديد المزايا والتي تؤدي الى رفع إنتاجية السوق المحلي والنمو الاقتصادي والتصدير على المدى البعيد من بينها نقل التكنولوجيا وخلق فرص الشغل وكذا تشجيع المنافسة داخل السوق المحلي وغير ذلك من المزايا للاستثمار الأجنبي المباشر لذا اشتد التنافس بين الدول لجذبه من خلال إزالة الحواجز التي تمنع وجوده وتقديم التسهيلات اللازمة المشجعة له وفيما يلي عرض لأهمها:

تعزيز الاستثمار والحوافز الاستثمارية: ويتضمن المناخ الاستثماري، سمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة (بيري، 2018، صفحة 164) والمتمثلة في الإعانات الحكومية المباشرة الممنوحة لتغطية جزء من راس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، والائتمان الحكومي أيضا وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة (حسب الله محمد، 2004، صفحة 39).

الفساد والبيروقراطية: من اجل ضمان بيئة استثمارية أفضل فقد أصدرت عديد الدول قوانين تتعلق بالوقاية من الفساد والبيروقراطية وفي هذا الصدد وقعت منظمة OCED على اتفاقية لحضر الرشوة على الشركات التي يقع مقرها او تزاوّل نشاطها على أراضيها. كما هدد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتعليق القروض والمساعدات لتلك البلدان المترددة في مكافحة الفساد (بيري، 2018، صفحة 171).

المرافق الاجتماعية: تعتبر المرافق الاجتماعية ونوعية الحياة ووسائل الراحة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اثبتت الدراسات ان الدول التي تستثمر في تحسين نوعية الحياة تجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بيري، 2018، صفحة 174).

3. إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

وتتمثل في:

1.3 الاستقرار السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار السياسي من المحددات الرئيسة، التي يتخذ على أساسها المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار، فاستقرار النظام السياسي يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، اين يضمن المستثمرون الأجانب الحصول على الأرباح وتقلص لديهم مخاطر الخسارة الواردة في حالة عدم الاستقرار السياسي (أوعيل، 2016، صفحة 44)، فمفهوم عدم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم

السياسية غموضاً وتعقيداً، فهم لا يقتصر على عدم الاستقرار الحكومي فقط بل يتعداه ليشمل عدم الاستقرار المؤسسي، بمعنى التحولات السريعة في الإطار المؤسسي للدولة (بيري، 2018، صفحة 175).

أما فيما يخص الاستقرار الاجتماعي فإن جل الدول انصب اهتمامها بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها لأفرادها، بالإضافة إلى الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع والعادات والتقاليد، والتي تعد من العوامل التي يهتم بها المستثمر الأجنبي.

علاوة على ذلك، فإن هناك بعض العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي، أو على ممارسة الأنشطة الاستثمارية داخل الدولة المضيفة، كالاتجاهات العدائية نحو الوجود الأجنبي، وارتفاع نسبة الأمية وما يترتب عليها من انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالحملات الإعلانية أو التسويقية والترويجية (بوقليع، 2008، صفحة 20).

كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي من بين المقومات الضرورية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ويقاس بعدة مؤشرات ومعايير كدليل على استقرار اقتصاد الدول من بينها: مدى تقلب معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي... الخ (بيري، 2018، صفحة 176).

3.2 القوانين المتعلقة بالدخول والعمل:

تعتبر التسهيلات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، للولوج للبلد المضيف بدون أية عوائق من خلال إتاحة تأشيرات الدخول ولمدة محددة داخل حدود الدول، كما تعد علاقات العمل من أهم الجوانب في حياة المشاريع والمؤسسات الناشطة في مختلف المشاريع والقطاعات والنشاطات الاقتصادية، من خلال سن البلد المضيف لقوانين وتشريعات تنظم علاقات العمل بين المؤسسة المستخدمة والفرد العامل بما يضمن له حقوقه المختلفة منها: الوقاية الصحية والامن، الراحة، التكوين المهني والترقية وغيرها من الحقوق.

3.3 الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

حيث يتم توقيع اتفاقيات دولية لحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل عديد الدول بغية تحقيق التكامل التجاري الاقتصادي، وتنبع أهمية هذه الاتفاقيات في كونها ضماناً آخر بعد القوانين حالة نشوب نزاع بينه وبين المستثمر والبلد المضيف (بيري، 2018، الصفحات 178-182).

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنطوي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عدة أنواع وفيما يلي ذكر لأهمها:

1. الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال المملوكة أو المشتركة بين دولتين مختلفتين أو أكثر بصفة دائمة، حيث إن المشاركة لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع إضافة إلى العلامات التجارية، ويعتبر الاستثمار

المشترك من أكثر أنواع الاستثمار قبولاً في معظم الدول النامية وهذا راجع إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مساعدتها في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين. كما يعتبر الأكثر تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات نظراً لما يحققه لها من تحكم ورقابة على أنشطتها وقدرًا معقولاً من الأرباح (أبو قحف (أ)، 2003، الصفحات 15-18).

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات: (شركات متعددة الجنسيات)

تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له، والتي يمكن تعريفها بأنها "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات ووليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً" (عبد العزيز، زكريا، و الطحان، 2010، صفحة 118)، ويعتبر هذا الشكل من الاستثمارات مفضلاً لدى هذه الشركات نظراً لما يوفره من حرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي (أبو قحف (أ)، 2003، صفحة 23)، حيث ازداد حجم هذه الاستثمارات الأجنبية بتعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة التي سهلت حركة الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، حيث أتاحت تكنولوجيا المعلومات للشركات العمل في أي منطقة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في أي بلد مضيف مما ساهم في تراجع العقبات التي تعترض سبيل المشاركة والتحالف الاستراتيجي عبر الحدود (وسرير و عليان، 2005، صفحة 102).

3. مشروعات او عمليات التجميع:

وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين من أجل تجميعها للحصول على منتج نهائي، كما يمكن للطرف الأجنبي أن يقدم الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة خاصة في الدول النامية. وقد تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي (أبو قحف (أ)، 2003، صفحة 14).

4. الاستثمار في المناطق الحرة:

وتعرف المنطقة الحرة بأنها تلك المجال الجغرافي المحدود، أين تتمركز الأنشطة الصناعية/ أو التجارية، كما أنها مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، وتتمركز هذه المناطق خارج الحيز العمراني للدولة، وليس للمستثمر الأجنبي الحق في تملكها وإنما تؤجر له من طرف الدولة المضيفة مع فرض نظام رقابة محكم على كافة الأنشطة المقامة (مفتاح، 2019-2020، صفحة 15، 16)، والاستثمارات المقامة تلك التي تتم في الأنشطة الموجهة للتصدير، عبر اتفاق بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من خلال عمليات التجارة الخارجية، حيث لا يمكن لهذه الاستثمارات أن تخضع لقوانين الدولة المضيفة وتعفى من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي (عقون و غضبان، 2020، صفحة 1357).

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة نظريات تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر محاولة بذلك تفسيره وتوضيح دوافع الشركات الأجنبية للاستثمار عبر مناطق عدة وفيما يلي سيتم تناول اهم هذه النظريات من خلال مطلبين، المطلب الأول نتطرق الى النظريات التقليدية اما المطلب الثاني فخصص للنظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظريات التقليدية

تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لأسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات:

أولاً: النظرية الكلاسيكية:

يرى أصحاب هذه النظرية، ان الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم بدرجة كبيرة مصالح البلد الأجنبي المستثمر من خلال الشركات الأجنبية التي تأخذ أكثر مما تعطي (أوعيل، 2016، صفحة 32) والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث ان الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات ويستند الكلاسيك في ذلك الى عدة مبررات يمكن ايجازها فيما يلي (أبو قحف(ب)، 2003، صفحة 368):

- نقل الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيا غير الملائمة لمتطلبات التنمية بالدول المضيفة؛
- خلق أنماط جديدة للاستهلاك لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول بالنظر لما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات؛
- تحويل قدر كبير من الأرباح من طرف الشركات متعددة الجنسيات الى الدولة الام عوض إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- اتساع الفجوة بين افراد المجتمع بوجود الشركات متعددة الجنسيات فيما يخص هيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها للعاملين فيها بالمقارنة مع نظيرتها من الشركات المحلية؛

ثانياً: نظرية عدم كمال السوق:

تفترض هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عدم كمال السوق الناجم عن الغياب الكامل للمنافسة التامة وكذا تميز الشركات متعددة الجنسية بمجموعة من المزايا الاحتكارية مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة (حسب الله محمد، 2004، صفحة 27، 28) مما اكسبها قوة وقدرة للتغلب على حواجز الدخول واختراق اسواق الدول المضيفة والقيام بالاستثمار فيها خاصة الدول النامية ويرجع سبب ذلك الى ما يلي (بيري، 2018، صفحة 112، 113):

- ✓ وجود فروق جوهرية بين منتجات الشركات المتعددة الجنسية ومنتجات الشركات الوطنية في البلد المضيف؛
 - ✓ توفر مهارات إدارية وائتاجية وتسويقية متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها في الدول المضيفة؛
 - ✓ الاستفادة من مزايا وفورات الحجم بسبب كبر حجمها وقدرتها الإنتاجية الكبيرة؛
 - ✓ التفوق التكنولوجي للشركات متعددة الجنسيات والامتيازات والتحفيزات الممنوحة من قبل حكومات الدول المضيفة؛
 - ✓ الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات؛
- وتعتبر رغبة الشركة في تعظيم العائد اهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالاعتماد على المميزات التي تتمتع بها هذه الشركة في الدولة الام في ظل سوق احتكاري؛ مما يزيد من رغبتها في توسيع نشاطها ليمتد الى أسواق اجنبية باحتة بذلك عن فرص استثمارية خارج حدود الدولة الام.

وجهت للنظرية عدة انتقادات منها (اوسرير و عليان، 2005، صفحة 110):

- ✓ افتراضها وعي وإدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص الاستثمار المتاحة في مختلف مناطق العالم، ويعد هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية؛
- ✓ عدم تقديم هذه النظرية لتفسيرات توضح أسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات تملكها المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الام كوسيلة لتحقيق الأرباح في حين وجود بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

ثالثا: نظرية الموقع

ركزت هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على الدوافع والعوامل التي تشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الخارج، والمتمثلة في المزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار.

فالعوامل المكانية تؤثر على قرار الشركة متعددة الجنسية بالاستثمار في احدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدول وغيرها من الدول المضيفة (حسب الله محمد، 2004، صفحة 31) ووفقا لهذه النظرية يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم ليونة بعض عوامل الإنتاج في الانتقال على المستوى الدولي مثل العمالة والموارد الأولية. ما يؤدي الى حدوث فروقات بين المواقع من حيث تكلفة الإنتاج، وهذا ما يدفع المستثمرون لاختيار مواقع الاستثمار وفقا للربحية المتوقعة حسب كل موقع الذي يمكن ان يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من عدة عوامل منها (بيري، 2018، صفحة 121):

1. تكلفة اليد العاملة، الإنتاجية والجودة

يعتبر انخفاض أجور اليد العاملة من بين العوامل التي تشكل ميزة موقعية، وبالتالي فإن مستوى أجور العمال في البلد المضيف، بالمقارنة مع مستواها في البلد الام، يعتبر من اهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له خاصة المتجه للتصدير. بالإضافة الى اختلاف الإنتاجية بين البلدان وكفاءة اليد العاملة باعتبارها أيضا عاملين مهمين في تحديد قرار المستثمرين الأجانب.

2. مرونة سوق العمل:

الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في الأسواق التي تكون غير مرنة نقائيا، لأنه بوجود نقابات قوية فان العمال سيفاوضون على زيادة الأجور، وهو ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف اليد العاملة المحلية مما يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

3. توافر الموارد الطبيعية:

إنّ توافر موارد طبيعية مختلفة يمكن أن يكون عامل مهم أيضا في تحديد القرار الاستثماري من ناحية توطين الصناعات في الدول التي تتوفر على مثل هذه الموارد مما يسهم في تقليل تكاليف النقل، فهذه الميزات الموقعية تحقق وفورات الحجم وتقلص من تكلفة نقل الموارد الأولية حيث يتم انتاجها في أماكن تواجدها.

4. تكلفة راس المال:

تعتبر تكلفة راس المال من العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انه سيتدفق الى الدول المضيفة التي تكون فيها تكلفة راس المال منخفضة.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة

على غرار النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ظهرت هناك توجهات جديدة في أواخر القرن العشرين، انصب اهتمامها على تفسير أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وستتطرق الى البعض منها كما يلي:

أولا: نظرية دورة حياة المنتج

وضعت هذه النظرية من طرف Vernon عام 1966 ويوضح نموذج دورة حياة المنتج التفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية، وافترض Vernon في هذا السياق ان الميزة النسبية التي تتمتع بها احدى الدول في انتاج منتجات معينة يمكن ان تنتقل من دولة لأخرى مع مرور الزمن، ذلك لان المنتجات تمر بدورة حياة (بيري، 2018، صفحة 129).

فحياة المنتج حسب هذه النظرية تمر بعدة مراحل والمتمثلة في:

1- المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد (New Product):

ففي هذه المرحلة يتم اختراع المنتج الجديد وانتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة، والتي عادة تكون متقدمة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث وأيضاً عدداً كبيراً من المستهلكين، مما يسمح باختبار المنتج الجديد في الدولة الام، ثم يتم تصدير المنتج الى دولة متقدمة أخرى ذات ظروف مشابهة تلبية للطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع (حسب الله محمد، 2004، صفحة 29)، كما تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحياناً بالخسائر المالية التي تحول دون تحقيق الأرباح، حيث تتطلب هذه المرحلة القيام بمحملات اشهارية مكثفة من خلال فرض حالة من الوعي بالعلامة التجارية وفي هذه المرحلة على الشركة البداية بالقرب من السوق الام حتى يسهل القيام بإجراء التغييرات المطلوبة (مخلوف، 2006، صفحة 41).

2- المرحلة الثانية: مرحلة المنتج الناضج (Maturity Stage):

يشهد المنتج خلال هذه المرحلة عملية نمو سريعة، وذلك بسبب زيادة عدد المستهلكين وظهور المنافسة التي تدفع الشركة المنتجة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بإنتاج أدوات خاصة في الخارج من اجل حماية سوقها الذي خلقته في المرحلة السابقة عن طريق التصدير، بالإضافة الى مجموعة من الأسباب الأخرى والتي في معظمها دفاعية وقد ترجع أيضاً الى عدم القدرة على المنافسة بسبب الضرائب المفروضة على الواردات من قبل الدول المستوردة مما يخفض الطلب على منتجاتها نتيجة لارتفاع أسعارها (مخلوف، 2006، صفحة 42).

3- المرحلة الثالثة: مرحلة افول المنتج (Decline stage Product):

في هذه المرحلة تستخدم المنافسة بشكل كبير، وتميل المنتجات لان تكون كثيفة العمال، كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج، وهذا ما يدفع الشركات المنتجة للقيام بالاستثمار في الدول النامية الأقل تكلفة، ومن ثم التصدير الى الدولة الام والى الدول الأخرى، حت تتمكن الدولة الام من حماية أرباحها والمحافظه على نصيبها السوقي الكبير (حسب الله محمد، 2004، صفحة 29). وما يجب التنويه إليه أنه في هذه المرحلة تنخفض مبيعات الشركة المنتجة بدرجة كبيرة بسبب ظهور منتجين منافسين لها وكذا انتشار المنتج بشكل واسع مما يجعله نمطي لدى مختلف المستهلكين وهذا يؤدي الى الإعراض عليه مما يدفع الى أفوله تدريجياً.

وقد وجهت الكثير من الانتقادات لهذه النظرية، من بينها (أوعيل، 2016، صفحة 40):

- عدم إمكانية تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات، فهناك سلع يصعب تقليدها او انتاجها بسهولة؛
 - فسرت النظرية السلوك الاحتكاري للشركة، وتوجهها للإنتاج في دول اجنبية للاستفادة من التسهيلات ومن فارق التكاليف والاسعار، في حين اهملت تفسير الأسباب التي تدفع الشركات نحو الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية بدلاً من عقود التراخيص
- مثلاً؛

- انصب اهتمامها حول الاستثمارات الجديدة دون الاهتمام بالاستثمار القائم على إنتاج منتج متواجد من قبل؛

ثانيا: النظرية الانتقائية (الإكلينيكية)

ظهرت النظرية الانتقائية للإنتاج الدولي اول مرة من طرف Duning سنة 1976 وتعتبر اهم واشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر (بيري، 2018، صفحة 124) وافترض Duning انه لا بد من توافر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الاتي (حسب الله محمد، 2004، صفحة 33):

1-مزاي الملكية: او المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة والتي تميزها عن باقي الشركات المحلية في البلد المضيف والمتمثلة في التقنيات التكنولوجية والفنية وتقنيات الإنتاج والتسويق، بالإضافة الى اقتصاديات الحجم الكبير.

2-مزاي التدويل: أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وتتجلى في صورة استثمار مباشر أي القيام بالتوطن في البلد المضيف وتمكن هذه الميزة الشركة المستثمرة من التغلب على التدخل الحكومي والتقليل من التكاليف المختلفة، بالإضافة الى التحكم في منافذ البيع.

3-مزاي الموقع: او المزايا المكانية للبلد المضيف التي يجب على الشركة الام اختيارها كموقع استثماري لها مراعية في ذلك جملة من الشروط كاتساع حجم السوق، الاستقرار الأمني والسياسي، توافر الموارد الطبيعية، اليد العاملة المنخفضة وغيرها من الاعتبارات.

لقد تمكن DUNING من الدمج بين ثلاث مداخل أساسية تعتبر كحافز يدفع بالشركات الأجنبية للاستثمار خارج حدود الدولة الام وفقا لعدة امتيازات وتوافر عدة إمكانيات لديها.

ثالثا: نظرية توزيع المخاطر:

قامت هذه النظرية والتي جاء بها (كوهين 1975) على فكرة توزيع المخاطر بشرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تتضمن عملية توزيع المخاطر انتاج سلع جديدة والولوج الى أسواق جديدة، قصد تعظيم الشركات لأرباحها بالخارج عن طريق التخفيض من حجم الاخطار التي تواجهها من خلال توزيع أنشطتها وهذا ما يمثل أساس استمرارية نمو استثماراتهم (مخلوف، 2006، صفحة 44) فعوائد الاستثمارات تختلف من بيئة استثمارية الى اخرى بحسب اقتصاديات الدول المختلفة.

وما يعاب على هذه النظرية انها لم تقدم تفسيراً مقنعا للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للاستثمار الاجنبي المباشر في توزيع المخاطر خارج الحدود الوطنية (ابو قحف، 1989، صفحة 32).

المبحث الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

ينزوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عديد المزايا والفوائد التي تخدم مصلحة طرفي الاستثمار (الشركات الأجنبية والبلد المضيف) على السواء وهذا ما أدى الى تزايد الاهتمام به من طرف دول العالم عبر توفير العوامل التي تعمل على جذبها، الى انه لا يخلو من المخاطر التي تهدد كيان الدول المضيضة بدرجة أكبر، وفيما يلي سيتم عرض مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي المباشر مزايا مختلفة تخدم طرفي الاستثمار (الدول المضيضة والشركات متعددة الجنسيات) على السواء وتمكنهم من الحصول على الكثير من العوائد والفوائد وفيما يلي عرض لاهم هذه المزايا بالنسبة للطرفين.

أولاً: بالنسبة للدول المضيضة: يمكن حصر هذه المزايا فيما يلي (حامد محمود، 2017، الصفحات 177-179):

1- سد فجوة الادخار:

ينظر الى الاستثمار الأجنبي على انه وسيلة لسد الفجوة التي تنشأ بين العرض المحلي للادخار، والنقد الأجنبي، والايادات الحكومية، ومهارات راس المال البشري من ناحية، وبين المستوى المرغوب فيه من الموارد الضرورية لتحقيق اهداف النمو والتنمية من ناحية أخرى،

2- سد فجوة النقد الأجنبي:

يقصد بفجوة النقد الأجنبي (فجوة التجارة) تلك الفجوة التي تنشأ بين كميات النقد الأجنبي المطلوبة وصافي الإيرادات المحصلة مضافا عليها المساعدات الخارجية العامة، فتدفقات راس المال الأجنبي الخاص الداخلة تساهم في التخفيف من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وميزان الحسابات الجارية، ويمكن إزالة هذا الاختلال مع مرور الوقت ان استطاعت المشروعات الخاصة الأجنبية ان تولد صافي تدفقات موجبة من إيرادات الصادرات.

3- سد فجوة الايرادات الحكومية والانفاق الحكومي:

وتنشأ فجوة الايرادات الحكومية بين ضرائب الحكومة المستهدفة والضرائب العامة المحصلة، وذلك بفرض ضرائب على مكاسب الشركات متعددة الجنسيات، والتمويل المشترك في عملياتهم المحلية، مما يساهم في تعبئة المصادر المالية العامة لحكومات الدول النامية لتحقيق اهداف التنمية.

4- سد الفجوة الإدارية:

وتتمثل الفجوة الإدارية في تلك الفروقات التي تكون في الإدارة، والقدرات التنظيمية، والتكنولوجيا، والمهارة التي تفتقدها الدول المضيفة والتي يمكن ملؤها جزئياً أو كلياً من خلال شركات الاستثمار الأجنبي الخاص. فهي تسهم في تقديم الخبرة الإدارية، والقدرات التنظيمية، وأيضاً المهارات التكنولوجية التي يمكن نقلها إلى الشركاء المحليين عن طريق التدريب وعمليات التعلم. إضافة إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين كفاءة استخدام موارد الدولة المضيفة، حيث يؤدي التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية في الدول المضيفة إلى زيادة الكفاءات لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص والمساعدات الفنية، وتسهم التدفقات التكنولوجية في تعظيم كفاءة العمالة الوطنية عن طريق البحوث التطوير والتدريب (مخلوف، 2006، صفحة 38).

فالاستثمار الأجنبي المباشر يوفر للدول المضيفة فوائد عديدة تساهم في تطوير اقتصاداتها، ومواكبة التطورات التي تحدث في العالم وخاصة من الناحية التمويلية والتكنولوجية، فالاستثمار الأجنبي يعتبر بمثابة العجلة المحركة للنمو الاقتصادي عن طريق إتاحة الموارد المالية اللازمة، والمهارات التكنولوجية، ومختلف الخبرات التي يجوزها.

ثانياً: بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي عديد المزايا والفوائد المتمثلة في (<https://motaber.com>، السنة غ م):

- 1- التوسيع والاستكشاف: حيث يساعد الاستثمار الأجنبي الشركة المستثمرة في استكشاف سوق جديدة وتوسيع حصتها خارج حدود البلد الأم.
- 2- انخفاض التكاليف: كل من تكاليف الإنتاج والعمالة بشكل عام تكون منخفضة في الدول النامية إلى حد كبير، وهذا أحد الأسباب التي تجذب المستثمرين للاستثمار في البلدان النامية.
- 3- الحوافز الضريبية: وهي تلك الحوافز الضريبية التي تمنح من قبل البلدان المضيفة بهدف جذب رأس المال الأجنبي، أي إن المستثمر سيدفع ضرائب أقل بكثير في البلد المضيف مقارنة ببلده الدولة الأم، وبالتالي زيادة الربحية.
- 4- تعظيم الأرباح: يشكل الحصول على أقصى ربح، هدف الشركة متعددة الجنسيات الرئيسية الذي تسعى إلى تحقيقه من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عبر فروعها، لذا فهي تسعى إلى تعظيم العوائد وتقليل التكاليف، لبلوغ هدفها (<https://abu.edu.iq>، 2022).

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لا يخلو من العيوب والمخاطر التي تهدد طرفي الاستثمار على حد سواء، وتتمثل هذه العيوب في:

أولاً: بالنسبة للدول المضيفة: تتمثل عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر التي يسببها للدول المضيفة فيما يلي (أبو قحف(ب)، 2003، صفحة 368):

- تحويل أكبر قدر من الأرباح الى الدول الام بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة؛
- قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين افراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخل، مما يترتب عليه خلق الطبقة الاجتماعية
- ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي الى خلق أنماط جديدة للاستهلاك لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في الدول المضيفة؛
- قد يؤثر وجود هذه الشركات بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها بسبب ممارسة هذه الشركات لكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية، وخلق التبعية الاقتصادية.

كما يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات الى الآتي (حامد محمود، 2017، الصفحات 179-182):

- تقليل المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار من خلال كبح المنافسة عن طريق عقود الإنتاج الحصرية مع حكومات الدول المضيفة، واعاقبة توسع الشركات الداخلية التي يمكن ان تمدها بالمنتجات الوسيطة، بقيام الشركات المتعددة الجنسيات باستيراد هذه المنتجات من الشركات الفرعية التابعة لها بالخارج، وفرض معدلات فائدة مرتفعة على رأس المال الذي تقتضيه الحكومات المضيفة.
- تقليل حصة النقد الأجنبي في الحساب الجاري وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات على المدى الطويل؛
- المساهمة في الإيرادات الحكومية أقل مما هو متوقع بسبب الامتيازات الضريبية، وانتهاج أسلوب أسعار التحويل، والحماية الجمركية المقدمة من قبل الحكومات المضيفة؛
- كما يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى كبح نمو القدرات التنظيمية الداخلية نتيجة لهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق المحلية؛
- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على بعض المشروعات العامة، ومزاحمة المستثمرين المحليين والاستيلاء على الأرباح بمفردهم؛ والحد من ظهور المشروعات المحلية الصغيرة؛

ثانياً: بالنسبة للمستثمر الأجنبي

يواجه الاستثمار الاجنبي المباشر مجموعة من المخاطر في البلد المضيف، والتي يمكن أن تكون طاردة له، والمتمثلة في (مسعداوي، 2010، الصفحات 210-211):

1. **حجم السوق في الدول المضيفة:** لا يشجع حجم السوق على الاستثمار الأجنبي وخاصة إذا كان صغيراً وبعيداً على الأسواق الكبيرة وأماكن تواجد المواد الخام.
2. **ارتفاع معدلات التضخم:** تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا مالا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد في المقابل.
3. **تغيرات سعر الصرف:** التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف وما يترتب عليها من انخفاض قيمة المبالغ المستثمرة في البلد المضيف بعد تحويلها إلى عملة الدولة الأم، وهذا ما يشكل خطراً كبيراً يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة.
4. **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفاء عوامل طرد المستثمرين الأجانب.
5. **الاستقرار السياسي:** يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفيض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في البلد المضيف.

خلاصة الفصل الأول

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر غاية جل دول العالم خاصة النامية منها، باعتباره مصدرا تمويليا بديلا عن القروض، والذي يقوم على انشاء مشاريع استثمارية في بلد اخر يعرف بالبلد المضيف أي غير بلد المستثمر الأجنبي من خلال امتلاك حصة تفوق 10% حسب صندوق النقد الدولي FMI، ويتوقف قرار الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من المحددات، من بينها المحددات الاقتصادية التي تعتبر مؤشرا هاما لاتخاذ قرار الاستثمار، وايضا ما تعلق بالحوافز والتسهيلات المقدمة من قبل البلد المضيف لتيسير الاعمال وتشجيعها، بالإضافة الى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي يعتبر عامل اخر مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

فالاستثمار الأجنبي المباشر وتعدد اشكاله، يُخدم مصلحة المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة، وهذا حسب النظريات التقليدية، بينما النظريات الحديثة ترى ان الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة، بما تحققه من فوائد للطرفين على السواء، نظرا لما يوفره من مزايا سواء للمستثمر الأجنبي او البلد المضيف، وبالرغم من المزايا التي يوفرها الى انه لا يخلو من العيوب والمخاطر التي قد تهدد استمراريته بشكل طبيعي وتحد من وجوده.

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر

وميزان المدفوعات

تمهيد

إن توجه الدول نحو الانفتاح الاقتصادي وإقامة علاقات اقتصادية مع بقية دول العالم في إطار ما يعرف بالتجارة الدولية، والتي تتطلب جملة من المعاملات البنينة وهذا ما ينتج عنه استحقاقات وجب تسويتها والتزامات يجب الوفاء بها عاجلا أو آجلا، وكضمان للحقوق يستلزم ذلك تبويب البيانات وتدوينها ضمن سجل منظم أو ما يعرف بميزان المدفوعات والذي يعد مؤشرا اقتصاديا هاما يقيس مدى تقدم الدول.

فميزان المدفوعات ذلك البيان الذي يمكن الدول من تسجيل كافة المبادلات والمعاملات الاقتصادية التي تنشأ نتيجة تعاملها مع العالم الخارجي، وخاصة فيما يخص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من خلال فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة المناخ المناسب له، وتقديم الحوافز والتسهيلات المشجعة على جذبه، باعتباره مصدر تمويلي مهم خصوصا بالنسبة للدول النامية، التي تعاني موازين المدفوعات فيها من الاختلالات المستمرة. فللاستثمار الأجنبي المباشر واضح الأثر نظرا لما يسهم به من زيادة قدرة الدول التصديرية مما يحقق لها فائض أو يقلل من العجز الذي قد يصيب الميزان التجاري ومن ثم على مستوى ميزان المدفوعات.

وسيتم التعرف أكثر على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من الجانب النظري في هذا الفصل من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية ميزان المدفوعات وذلك بالتطرق للمفهوم والمكونات، اما المبحث الثاني فقد تم التعرض لاختلال ميزان المدفوعات وطرق معالجتها، وفي المبحث الثالث تطرقنا الى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة مقياس اقتصاديات الدول، من خلال ما يتم تسجيله فيه من التزامات وحقوق والتي تترتب عن المعاملات الاقتصادية الدولية التي تنشأ بين دول العالم نتيجة للتبادل الدولي. وفي هذا المبحث سيتم تناول كل من مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أساس لاستمرارية المعاملات التجارية والمالية بين الدول، نظراً لما يدور فيه من صادرات وواردات التي تتم بين الدول المختلفة، فهو يكتسي أهمية بالغة لديها باعتباره السجل المنظم لكل التبادلات الدولية.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات: (BOP) The balance of payments

تعددت المفاهيم التي تناولت ميزان المدفوعات بتعدد الباحثين الاقتصاديين وفيما يلي عرض لبعض منها:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه " نظام مسك دفاتر مزدوج القيد يلخص المعاملات الاقتصادية* للبلد مع بقية العالم لفترة زمنية معينة، عادةً ما تكون ربع سنوية" (Piros & Pinto, 2013, p. 436).

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه "عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. وتشتمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلفة" (صخري، 2005، صفحة 13).

ويعرف أيضاً على أنه "عبارة عن سجل لكل المعاملات التي تتم بين دولة معينة وبين الدول الأخرى خلال فترة زمنية اصطلاح على تحديدها بسنة" (الطبولي، عبد السلام، و شرننه، 1999، صفحة 339).

ويعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات او قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى او بسبب هجرة الافراد، وكذا التغيرات في قيمة او مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصناديق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم" (يونس، عبد الوهاب نجما، و أحمد الفيل، 2015، صفحة 223).

* المعاملة الاقتصادية: هي تدفق اقتصادي يعكس انشاء قيمة اقتصادية او مبادلتها او تحويلها، وينطوي على تغيرات في ملكية السلع او الأصول المالية وتقديم الخدمات او عمل او راس المال. صندوق النقد الدولي. (2002). دليل احصاءات التجارة الدولية في الخدمات. الأمم المتحدة، ص

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه "السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة" (السريتي و غزلان ، 2012، صفحة 229).

ويتم اعداد ميزان المدفوعات وفقا لمبدأ القيد المزدوج، مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، بمعنى ان يتساوى الجانبين الدائن والمدين في جميع الحالات، وتندرج ضمن الجانب الدائن كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، ام الجانب الدائن تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات للعالم الخارجي وتواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات من بينها التفرقة بين المقيم وغير المقيم (السريتي و غزلان ، 2012، صفحة 230).

ويطلق مصطلح المقيمين على كل الأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات. الخ) المزاولون لنشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوي. بما في ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة واساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها (السريتي و غزلان ، 2012، صفحة 231).

فميزان المدفوعات هو سجل حسابي تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ومقيمي دولة أخرى خلال فترة من الزمن عادة سنة، حيث يبين ما لها من حقوق وما عليها من التزامات، ويشترط ان يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية بمعنى ان يتساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي (عرب، 2008، صفحة 7):

- يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابلية التنافسية ودرجة استجابة للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف... الخ؛
- يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية أو عند تصميم السياسات المالية والنقدية؛
- تعتبر المعاملات الاقتصادية محددًا لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، وبالتالي فهي تقيس الموقف الدولي للدول؛
- يعد أيضا من اهم المؤشرات للحكم على المركز الخارجي لكل دولة عضو في صندوق النقد الدولي؛

إضافة الى كونه (السريتي و غزلان ، 2012، صفحة 232):

- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع التبادل، وهذا يؤدي الى متابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية؛

ثالثا: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات:

يتأثر ميزان المدفوعات بجل المتغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني وتعيق نموه والتي من بينها:

1. **التضخم:** يؤدي التضخم الى ارتفاع الأسعار المحلية، والتي تصبح اعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، وهو ما يجعل الصادرات تنخفض والواردات ترتفع في الوقت نفسه، نظرا لكون أسعار السلع الاجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات الأجنبية، وانخفاضه على الصادرات المحلية (حاجي، 2015-2016، صفحة 121).

2. **الاختلاف في أسعار الفائدة:** يؤثر تغير أسعار الفائدة على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة محليا الى تدفق رؤوس الأموال الى الداخل، بهدف الاستثمار في تملك السندات ذات العائد المرتفع، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة اذ يترتب عليه خروج رؤوس الأموال، ويعود سبب ذلك الى ان المراكز المالية العالمية الأخرى تسبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث ينتقل راس المال الى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العام للاستفادة من الفرق بين السعيرين (طوال، محمدي ، و بن علي، 2019، صفحة 6).

3. **معدل نمو الناتج المحلي:** وهو القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة (صخري، 2005، صفحة 17)، او هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال سنة، أي ان PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج المساهمة فيه سواء كانت وطنية او اجنبية، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي الى زيادة الطلب على الواردات، والعكس (الانخفاض) يؤدي الى انخفاض الطلب على الواردات (طوال، محمدي ، و بن علي، 2019، صفحة 6).

4. **سعر الصرف والعرض والطلب على العملة:** لميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة، وبين سعر صرفها حيث ان زيادة المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي الى انخفاض سعرها. بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها خاصة وان تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي الى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية). لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف). حيث أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية لأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتمحركات راس المال قد تكون

مصدراً لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، يلجأ المواطنون للحصول على العملات الأجنبية (حاجي، 2015-2016، صفحة 122).

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات عمودياً إلى قسمين أساسيين وهما (عرب، 2008، صفحة 10):

- 1- **الجانب الدائن:** تسجل فيه كل عملية يترتب عليها دخول العملة الأجنبية، ويأخذ الإشارة الموجبة ويشمل كل من الصادرات من السلع والخدمات، التحويلات الداخلة من طرف واحد والهدايا والمنح المقدمة من الأجانب، ورؤوس الأموال القادمة من الخارج.
- 2- **الجانب المدين:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج للعملة المحلية، أي كل التزام على عاتق الدولة بالدفع، ويأخذ الإشارة السالبة (-) ويضم كل من الواردات من السلع والخدمات، التحويلات الخارجة (من طرف واحد) والهدايا والمنح والمساعدات المقدمة إلى الأجانب، إضافة إلى رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الاجل المتجهة للخارج.

أما بالنسبة للتقسيم الأفقي فنظراً لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحجم من المعاملات وتدوينها في أقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف (السريتي و غزلان ، 2012، صفحة 233)، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من أربعة حسابات هي:

- الحساب الجاري
- حسابات رؤوس الأموال
- حركات الذهب والنقد الأجنبي
- فقرة السهو والخطأ

وفيما يلي عرض لهذه الحسابات بشيء من التفصيل:

أولاً: الحساب الجاري:

يقيس الحساب الجاري أرباح الدولة وانفاقها في الخارج ويتكون من (<https://www.marefa.org>، السنة غ م):

- الميزان التجاري
- صافي الدخل الأولي أو "عامل الدخل" (أرباح الاستثمارات الأجنبية مطروحا منها المدفوعات المقدمة إلى المستثمرين الأجانب)
- صافي التحويلات الجارية

1. الميزان التجاري: ويضم حسابين هما:

1.1 حساب المعاملات المنظورة: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع ووارداها خلال فترة محددة، ويتم تسجيل الصادرات السلعية في الجانب الدائن من الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي. هذا وتميز ثلاث حالات للميزان التجاري (السريتي و غزلان ، 2012، صفحة 233):

✓ حالة الفائض، إذا كانت صادرات السلع > واردات السلع.

✓ حالة العجز، إذا كانت صادرات السلع < واردات السلع.

✓ حالة التوازن، إذا كانت صادرات السلع = واردات السلع

ويتم تقييم الصادرات بالقيمة "FOB" أما الواردات فتقيّم بالقيمة "CIF" * ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاح "ميزان التجارة المنظورة" (يونس، عبد الوهاب نجاء، و أحمد الفييل، 2015، صفحة 231).

2.1 ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة): تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، أي كل صادرات وواردات الخدمات. حيث تسجل الصادرات من الخدمات في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين من ميزان الخدمات، ومن امثلة صادرات وواردات الخدمات (السريتي و غزلان ، 2012، صفحة 233):

- بالنسبة لصادرات الخدمات كاستخدام الاجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، وإنفاق الاجانب على السياحة في الداخل،
 - اما الواردات مثل الخدمات المدفوعة لشركات النقل والملاحة الأجنبية، ومدفوعات المواطنين لبلاد اجنبية لأغراض التعليم او البعثات الدبلوماسية والعسكرية، ومدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية وارياح الاستثمارات الأجنبية في الداخل.
- ومن السمات المميزة للمعاملات المنظورة وغير المنظورة أنها جميعا تسهم في تكوين واستخدام الدخل القومي. ولذا، فإنه يطلق على الميزان الخاص بها معا "ميزان المعاملات الجارية" وتتميز بالدورية أي أنها تتكرر سنة بعد أخرى فهي في جانب المتحصلات تمثل دخلا دوريا وفي جانب المدفوعات تمثل وجها من وجوه الإنفاق المتكررة (يونس، عبد الوهاب نجاء، و أحمد الفييل، 2015، صفحة 232).

* "FOB" وتعني قيمة السلعة حتى شحنها على ظهر السفينة.

* "CIF" وتعني قيمة السلعة في ميناء الوصول. محمود يونس، علي عبد الوهاب نجاء، و أسامة أحمد الفييل. (2015). التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، ص 231.

2. حساب الدخل:

ويتكون الدخل من المقبوضات من الاستثمارات التي تتم في الخارج بالإضافة إلى الأموال المرسلّة من قبل الأفراد العاملين في الخارج، وإذا كان الدخل سلبياً، فإن الدولة تدفع أكثر مما تحصل عليه من الفوائد والأرباح، ويكون حساب الدخل دائماً عندما يتلقى فرد أو شركة من الجنسية المحلية أموالاً من شركة أجنبية، أما استثمار شركة أجنبية في شركة محلية أو حكومة محلية فيعتبر بمثابة حساب مدين. إن الاستثمار الأجنبي المباشر والأرباح وتوزيعاتها من العناصر الداخلة في هذا الأمر (<https://www.marefa.org>، السنة غ م).

3. حساب التحويلات من جانب واحد (التحويلات الجارية):

يخص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل. وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات- كالمئج الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية- أو تتخذ شكل نقود أو حقوق مالية- كتحويلات المهاجرين إلى ذويهم- (يونس، عبد الوهاب نجا، و أحمد الفيل، 2015، صفحة 233، 234).

ويمكن حساب الحساب الجاري للدولة بالصيغة التالية (<https://www.marefa.org>، السنة غ م):

$$CA=(X-M)+NY+NCT$$

حيث CA هي الحساب الجاري، X و M هم على التوالي التصدير واستيراد السلع والخدمات، NY هي صافي الدخل من الخارج، و NCT هي صافي التحويلات الجارية.

ثانياً: حساب راس المال (العمليات الرأسمالية):

ويدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تتعلق بحركات رؤوس الأموال وانتقالها من دولة إلى أخرى وينقسم إلى 3 أقسام هي (عرب، 2008، صفحة 8):

1. حساب الاستثمارات الداخلة والخارجة

وتسجل فيه جميع رؤوس الأموال الداخلة لأي دولة من دول العالم بغرض الاستثمار في الأصول الحقيقية أو المالية المحلية منقوص منها جميع رؤوس الأموال الخارجة من أي دولة بغرض الاستثمار في الأصول الحقيقية أو المالية الأجنبية، وهي على نوعين (بسدات، 2004، صفحة 245):

1.1- حساب راس المال طويل الاجل: ويشمل العمليات الرأسمالية التي تزيد مدتها عن السنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الاجل والأوراق المالية (أسهم وسندات).

2.1- حساب راس المال قصير الاجل: ويشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية قصيرة الأجل... الخ.

2. حساب المدفوعات النقدية من العملات الأجنبية الداخلة والخارجة:

وتسجل فيه جميع المدفوعات النقدية الداخلة من أي دولة من دول العالم (مدفوعات مستحقة) منقوص منها جميع المدفوعات النقدية الخارجة لأي دولة من العالم (التزامات مستحقة).

3. حساب الذهب: يمثل حركة تصدير واستيراد الذهب

تسجل فيه جميع التدفقات الداخلة من الذهب ناقصا جميع التدفقات الخارجة من الذهب (عرب، 2008، صفحة 8).

ثالثا: حساب التسويات الرسمية (ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي):

الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية كالذهب والعملات القابلة للتحويل، وتتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية او الذهب، فتسوي الدولة عجز ميزان المدفوعات بتصدير الذهب او عملات قابلة للتحويل الى الخارج او بطلب قرض، كما يمكنها في حالة وجود فائض بزيادة احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة من الخارج او تقديم قروض (بسدات، 2004، صفحة 245، 246).

رابعا: فقرة السهو والخطأ:

يدرج في نهاية ميزان المدفوعات بند اسمه السهو والخطأ تدون فيه نسبة من الأخطاء المحتملة عند تسجيل الحسابات تؤخذ في الاعتبار بعد ان يتم حصر جميع الإيرادات والنفقات في ميزان المدفوعات وبعد تسجيل كافة مصادر تمويل العجز، الجزء الباقي يعتبر ناشئ عن سهو (حمدي، 2000، صفحة 79)، ويستخدم هذا الحساب لخلق التوازن الحسابي بميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي عدم توازن بين القيد، ويحصل عادة ذلك في الحالات التالية (عرب، 2008، صفحة 9):

- الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجاريا.
- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة للاختلاف في أسعار صرف العملات.
- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو والخطأ.

المبحث الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته

ان التوازن الدائم لميزان المدفوعات محاسبيا* بمعنى تساوي الجانب المدين والجانب الدائن طبقا لقواعد القيد المزدوج لا يعني بالضرورة توازنه اقتصاديا*، وقد يعترى ميزان المدفوعات بعض الاختلالات في توازنه في حالتي الفائض والعجز، لذا تتجه غالبية الدول للمحافظة على التوازن الاقتصادي له، عن طريق اتباع أساليب عدة لمعالجة الاختلال الذي يصيبه، وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق لحالتي الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجتها.

المطلب الأول: الاختلال في ميزان المدفوعات

أولا: ما المقصود بالاختلال في ميزان المدفوعات؟

يقصد بالاختلال في ميزان المدفوعات عدم التساوي بين الجانب المدين والجانب الدائن على مستوى العمليات المستقلة (<http://elearning.centre-univ-mila.dz>) ويعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، فهو يمثل حالة عدم التوازن بين المدفوعات والمقبوضات الخارجية للدول لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، ويظهر الاختلال في ميزان المدفوعات إما على شكل فائض أو عجز (لعروق، 2004-2005، صفحة 33):

1. الاختلال في صورة العجز:

هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق الجانب الدائن لهذه المعاملات، بمعنى ان الحقوق التي تملكها الدولة غير كافية للوفاء بالتزاماتها، كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من امكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي الى الاقبال على العملات الأجنبية من اجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها.

* التوازن المحاسبي: ويطلق عليه أيضا التوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد اجراء التسويات، وهو توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية. حنان لعروق. (2004-2005). سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر - (مذكرة ماجستير). قسنطينة: جامعة منتوري، ص29.

* التوازن الاقتصادي: يتحقق عندما يتساوى مجموع الجانب الدائن للحساب الجاري وحساب راس المال مع مجموع الجانب المدين لهما. السيد محمد أحمد السريتي، ومحمد عزت محمد غزلان. (2012). التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، ص28.

2. الاختلال في صورة فائض:

وتحدث هذه الحالة عندما تزيد دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة الى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى اقل من مستواها الحقيقي، نظير الاقبال الكبير على صادراتها الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية، ومن ثم حدوث تضخم.

وللتمكن من تحديد إذا كان ميزان المدفوعات دولة معينة في حالة عجز او فائض يجب التفرقة أولاً بين نوعين من المعاملات في ميزان المدفوعات، هي:

أ- المعاملات التلقائية أو المستقلة: هي العمليات التي تجري لذاتها بغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان ويطلق عليها (العمليات فوق الخط) ومن امثلتها الصادرات والواردات السلعية والخدمية والاستثمارات الاجنبية الداخلة والخارجة وحسابات التحويل من جانب واحد وحسابات رؤوس الاموال طويلة الاجل (<https://business.uobabylon.edu.iq>، 2013).

ب- العمليات التعويضية او التابعة: وهي العمليات التي لا تجري لذاتها وانما تجري بالنظر الى حالة الميزان، ويطلق عليها (العمليات تحت الخط) ومن امثلتها استيراد وتصدير الذهب النقدي و حسابات راس المال قصير الاجل (<https://business.uobabylon.edu.iq>، 2013)، وتحدث هذه المعاملات لتمويل الفرق بين المدفوعات والمقبوضات، فهي معاملات للتسوية أو موازنة المقبوضات والمدفوعات التلقائية، وهي تشكل بند الاحتياطات في حساب رأس المال، وهي ما يخلق حساب التسويات الرسمية الذي يعبر عن العمليات التي تقوم بها السلطات الرسمية لتمويل الاختلال في الحساب الجاري والرأسمالي والحساب المالي (العابد، السنة غ م)، ويكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال اقتصادي (سواء فائض ام عجز) بالنظر الى العمليات التلقائية.

ثانياً: أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

يرتبط اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بعدة أسباب والمتمثلة فيما يلي:

1. التقييم الخاطئ لسعر العملة المحلية:

حيث يوجد ارتباط وثيق بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة، فاذا ما تم تقييم العملة المحلية لدولة ما بسعر صرف أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار سلعها مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها، وعلى عكس ذلك في حالة تقييم العملة بسعر صرف اقل من قيمتها الحقيقية وهذا يعمل على توسع الصادرات مقابل تقليص الواردات ما يتسبب في حدوث اختلال في ميزان المدفوعات (عرب، 2008، صفحة 12).

2. تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية:

ان ارتفاع الأسعار المحلية يؤثر على المنتجات الوطنية حيث تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة الواردات والعكس صحيح في حالة انخفاض مستويات الأسعار المحلية.

أما فيما يخص تغير مستويات الأسعار العالمية وانعكاساتها على اختلال موازين مدفوعات الدول المشتركة في التبادل الدولي، فإنه يمكن القول أن ذلك يرتبط بظاهرة تدويل التضخم، والأصل في نشوء هذه الظاهرة هو إتباع العديد من الدول منفردة وبمحض الصدفة لسياسات تضخمية بهدف تحقيق مستويات التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وهو ما دفعها لانتهاج سياسات نقدية ومالية توسعية لتحقيق هذا الهدف، يضاف الى ذلك ارتفاع الأسعار العالمية لكثير من السلع الغذائية وعلى الأخص بعد ارتفاع أسعار النفط عقب أحداث أكتوبر 1973 ([https:// elearning.univ-djelfa.dz](https://elearning.univ-djelfa.dz)).

1. تغير مستوى الدخل:

تؤثر مستويات الدخل في الدولة على وارداتها تأثيرا متزامنا فيزيد الانفاق على الواردات بزيادتها، وينخفض بانخفاضها، ولكن زيادة الدخل في الدول الأجنبية تؤدي عادة لزيادة نفقاتها على السلع والخدمات المحلية، أي زيادة صادرات الدولة محل الدراسة الى العالم الخارجي، كما ان نقص مستويات الدخل في الدول الأجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع والخدمات المحلية، أي انخفاض صادرات الدول قيد البحث الى الخارج (حاجي، 2015-2016، صفحة 140).

2. أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء صادرات او واردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة (بسدات، 2004، صفحة 246).

3. الظروف الطارئة:

وهي مجمل الظروف غير المتوقعة التي تؤثر على توازن ميزان المدفوعات سواء كانت اقتصادية كحالات الرخاء والركود، او سياسية كالحروب، او حالات حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف... الخ (عرب، 2008، صفحة 12).

4. أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات أيضا انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة و تحدف هذه البلدان من هدا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما

يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، و يترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار و مستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، و هو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة و نتيجة لهذا التضخم و نظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنًا في ميزان مدفوعاتها و تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدمة (لحول، 2010).

ثالثا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يصيب ميزان المدفوعات مجموعة من الاختلالات يمكن التمييز بينها حسب حدتها كما يلي:

1. الاختلال العارض:

وهو الذي يحدث نتيجة ظروف اقتصادية طارئة غير متوقعة، ومثال ذلك عجز ميزان المدفوعات الذي يظهر كنتيجة تدهور محصول زراعي تصديري هام في احدى الدول الزراعية، و يظهر اثر ذلك العجز في الحساب الجاري، كما انه قد ينشأ في حساب راس المال اذا تسببت التغيرات الواسعة في أسعار الفائدة او في الظروف السياسية الى تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال للخارج، وقد يحدث أيضا بسبب عوامل عشوائية كتغير اذواق المستهلكين مثلا (السريتي و غزلان ، 2012، صفحة 239)، ومثلما يؤدي الخلل العارض الى اختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا الى اختلال إيجابي كقيام الحكومة مثلا بتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري مما يؤدي الى اختلال إيجابي في المجموع العام لميزان المدفوعات (منهوم، 2012-2013، صفحة 31).

2. الاختلال الموسمي:

وهو نوع من الاختلال يصيب الميزان خلال موسم معين من السنة وهو ما يسمى بميزان المدفوعات السوقي، ويحدث للدول التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية كالمنتجات الفلاحية، غير ان هذا الاختلال لا معنى له كزنه يحدق في فترة جزئية من السنة، بينما ميزان المدفوعات يعد في نهاية كل سنة، وبالتالي يمكن للعجز او الفائض الذي يحدث خلال تلك الفترة من السنة أن يعوض في فترات لاحقة منها (طوال، محمدي ، و بن علي، 2019، صفحة 7).

3. الاختلال الاتجاهي:

وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو. ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة. أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدول لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، بسبب نقص المدخرات المحلية (يونس، عبد الوهاب نجا، و أحمد الفيل، 2015، صفحة 314).

4. الاختلال النقدي:

من المعلوم ان الزيادة في الدخول النقدية لدولة ما في ظل ظروف معينة ينتج عنها طلبا متزايدا على الواردات. وقد يقلل من السلع المتاحة للتصدي، كما ان ارتفاع مستوى الأسعار داخليا (التضخم المحلي) يشجع على التحول الى الواردات البديلة للمنتجات المحلية حيث تكون أسعارها منخفضة نسبيا مقارنة بأسعار ما ينتج محليا وهذا يتوقف على مرونة الاحلال بين الواردات والمنتجات الوطنية. أيضا، فان الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة قد يتحول الى الدولة المنافسة بسبب ارتفاع الأسعار فيها مما يؤدي الى عجز ميزان المدفوعات (<https://almohasben.com>، السنة غ م).

5. الاختلال الدوري:

يتمثل في نوبات الرواج او الكساد التي ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، حيث ممكن ان يحقق مرة فائض ومرة اخرى عجز، لذا يطلق عليه اختلال دوري نسبة الى الدورة الاقتصادية (جبريل، 2021).

ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة الى أخرى من خلال التجارة الخارجية، فالرواج الذي يحدث في احدى الدول من شأنه زيادة واردات من الدول الأخرى مما يؤدي الى زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع مما ينعكس أثره على موازين المدفوعات، ويحدث العكس في حالة الكساد (منهوم، 2012-2013، صفحة 32).

المطلب الثاني: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إنّ اختلال ميزان المدفوعات يؤثر بشكل كبير على المستوى الاقتصادي للدول باعتباره مؤشرا اقتصاديا أشد خطورة على مركزها المالي ومعاملاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم، وخاصة في حالة العجز.

لذا وجب معالجة هذا الاختلال باتباع احدى الطرق التالية:

أولاً: التصحيح عن طريق الية السوق

وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال هي :

1. التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

ترتكز الية إعادة التوازن لميزان المدفوعات وفقا للنظرية الكلاسيكية على التغيرات في الأسعار، حيث ترى ان حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات والتغيرات في نظام الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار، والتي من شأنها إعادة التوازن، وتقوم النظرية على الفرضيات التالية (لعروق، 2004-2005، الصفحات 33-34):

● ثبات أسعار الصرف؛

● حرية انتقال عناصر الإنتاج؛

- عدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية؛
- مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات؛

وتنطلق هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب، وتلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى البلد مع حالة ميزان المدفوعات، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى البلد يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينعجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للبلد المذكور مقارنة مع البلدان الأخرى و ستترتب على ذلك نتيجتين ، أولاهما انخفاض صادرات البلد إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب و ثانيهما هو ارتفاع في واردات البلد من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني البلد و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا (https://business.uobabylon.edu.iq، 2013).

2. التصحيح عن طريق أسعار الصرف:

من أهم شروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقييدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية (ساكر، 2003، صفحة 116)، وتتلخص هذه الآلية في أن البلد الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة و عندها ستغدو أسعار السلع و الخدمات المنتجة في ذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات البلد، و هكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض وارداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما (https://business.uobabylon.edu.iq، 2013).

3. التصحيح عن طريق الدخل:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي مضمونها ان الاختلاف في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي الى احداث تغيرات في حجم الدخل القومي ومستوى التشغيل في كل دولة أصابها الاختلال. وفي تفسيره لتوازن ميزان المدفوعات يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما (منهوم، 2012-2013، صفحة 41):

- مضاعف التجارة الخارجية
- والميل الحدي للاستيراد

فالميل الحدي للاستيراد يعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات ومقدار التغير في الدخل القومي.

أما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به نسبة التغيير في الدخل القومي إلى التغيير الذاتي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز لميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى.

وأهم شروط النظرية هي (منهوم، 2012-2013، صفحة 41):

1. ثبات أسعار الصرف .
2. جمود الأسعار (ثباتها).
3. الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته و ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتتبعها زيادة في معدل الأجور و من ثم الدخول الموزعة و سيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الواردات (<https://business.uobabylon.edu.iq>، 2013)، حيث هناك علاقة طردية بين تغيرات الدخل وحجم الواردات اين ينفق الافراد جزء من الانفاق السلعي والخدمات، فكلما كان الميل الحدي للاستيراد مرتفعا فان عودة التوازن الى ميزان المدفوعات تكون بسرعة، والعكس اذا كان الميل ضعيف فان عودة التوازن الى ميزان المدفوعات يكون بطيئا (منهوم، 2012-2013، صفحة 41).

ثانيا: التعديل عن طريق تدخل السلطات العامة:

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتدخل الحكومات بصورة مباشرة لغرض معالجة الخلل الحاصل فيه تجنباً لاستمراره من ناحية، وللحد من الآثار الناجمة عنه من ناحية أخرى. ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي (الجبباري، 2009، صفحة 22):

—إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وتشمل بيع الأسهم، بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي او استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة.

—إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وتشمل طلب القروض الخارجية، بيع جزء من احتياطي الذهب في الخارج او بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومات في المؤسسات الأجنبية.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

ان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الدول المضيفة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، يساهم بشكل كبير في زيادة مداخيل الدولة من الاستثمار، ويظهر أثر ذلك جليا في ميزان المدفوعات من خلال عدة قنوات والتي يؤثر من خلالها على اهم مكوناته، وسيتم تناول ذلك من خلال ثلاث مطالب كالآتي:

المطلب الأول: قنوات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف يمكن ان يتحقق عن طريق عدة قنوات (مختاري و سرار، 2022، صفحة 223):

أولاً: القناة الأولى: عن طريق التأثير الإيجابي على حساب راس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف "الأثر المباشر أو المبدئي".

ثانياً: القناة الثانية: فعن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري "الصادرات والواردات" مع دول العالم، ويفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي ان قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول الى الأسواق العالمية سوف تغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة، مما يساعدها على تحسين الميزان التجاري.

ثالثاً: القناة الثالثة: هي التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية "الاتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الام مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الام" وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج، مما يؤثر على ميزان المدفوعات سلباً.

ومن بين العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي (<https://www.alakaria.com>، السنة غ م):

- مقدار الأرباح المعاد استثمارها سنوياً.
- الرسوم والضرائب المفروضة على الصادرات والواردات
- الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في دعم مراكز البحوث والتنمية البشرية والفنية
- نمط أو شكل الاستثمار الأجنبي المسموح به والذي يحدد مقدار التدفق من النقد الأجنبي كرأس مال مبدئي للمشروع، بالإضافة الى نوع المشروع الاستثماري في حد ذاته.
- درجة التوجه بالمشروعات الاستثمارية (قد تكون موجهة لغرض التصدير او لتخفيض الواردات).

المطلب الثاني: أثر التدفقات الأجنبية على ميزان المدفوعات

ونميز بين نوعين من التدفقات والتي لها واضح الأثر على ميزان المدفوعات والمتمثلة في: التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة

أولاً: أثر التدفقات الداخلة: وتتمثل فيما يلي (أبو قحف(ب)، 2003، صفحة 469):

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة التصدير.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومات الام.
- التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي او مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري فكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.

ثانياً: أثر التدفقات الخارجة: وتتمثل فيما يلي (أبو قحف(ب)، 2003، صفحة 469، 470):

- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد مرحلتي الإنتاج والتسويق.
- مقدار راس المال المحول للخارج بعد فترة مرحلة التشغيل
- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الخام والمواد الأولية.
- مقدار الأجور والمرتببات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات

أولاً: الآثار الإيجابية: وتتمثل فيما يلي (خروف، ثوامرية، و فريجة، 2020، صفحة 23، 24):

- التزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار أرباحها ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات.
- زيادة صادرات البلد المضيف من السلع والخدمات نتيجة انشاء المستثمر الأجنبي لوحدة إنتاجية فيه.
- اقدم المستثمر الأجنبي على بيع العملات الأجنبية من أجل الحصول على العملة المحلية، وهو ما يؤدي الى زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة، ويرفع قيمة العملات الصعبة وهو ما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات.
- قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاجية لإحلال الواردات، وهذا يعني ان الدولة المضيفة ستخفف من نفقاتها من العملة الصعبة لأجل الاستيراد، ومن هنا تقل مشكلة النقد الأجنبي، ويحدث ذلك تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات.

ثانيا: الآثار السلبية: تكمن الآثار السلبية في (بيرى، 2018، صفحة 381):

- حدوث نزيف محتمل في الموارد الائتمانية المحلية في الحالات التي يتم فيها تمويل الشركة في السوق المحلي، أو إعادة الأرباح، ودفع الرسوم والعوائد والأرباح.

- نمو الواردات في حالة كان العرض المحلي لا يغطي جميع احتياجات الشركة التابعة.

بالإضافة الى (خروف، ثوامرية، و فريجة، 2020، صفحة 23):

- عدم التزام الشركات متعددة الجنسيات بإعادة استثمار أرباحها في البلد المضيف وهو ما ينعكس سلبي على ميزان المدفوعات خاصة في حالة زيادة تدفق رؤوس الأموال خارج البلد المضيف.

- تطبيق سياسة تسعير الصادرات والواردات من طرف الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم الشركة الام بتسعير الصادرات من فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، او أدني من السعر المطبق عالميا، وتعتمد الى تسعير وارداتها الى فروعها بأعلى من السعر المطبق عالميا، والدافع وراء هذه السياسة هو محاولة نقل العبء الضريبي من دولة ذات معدلات مرتفعة الى أخرى ذات معدلات منخفضة، او كوسيلة مستترة بنقل الأرباح الى الشركة الام.

خلاصة الفصل الثاني

يعد ميزان المدفوعات أداة قياس قدرة الدولة على تحقيقها للنمو الاقتصادي ومدى وفائها بالتزاماتها تجاه دول العالم، ويعكس الوضع الخارجي لها، باعتباره بيان تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة ما وبقية الدول والمحددة بمدة زمنية معينة عادة سنة، حيث يكتسي ميزان المدفوعات أهمية بالغة ويضم في هيكله جملة من الحسابات، والتي تشكل مجموع أرصدها الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والذي يكون متوازنا محاسبيا على الدوام، وأي اختلال قد يصيبه يكون من الناحية الاقتصادية.

وتسعى معظم الدول للحفاظ على الوضع التوازني لموازين مدفوعاتها من خلال اتباعها لعدة آليات من أجل تحسين علاقاتها الاقتصادية ومركزها المالي، والتي تعد من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ينطوي بدوره على آثار إيجابية تسهم في تحسين الوضع العام لميزان المدفوعات والتي يمكن أن تتحقق أيضا عن طريق تدفقات رؤوس الأموال الوافدة عبر عدة قنوات، إلا أنه لا يخلو من الآثار السلبية التي تعرقل توازنه بشكل عام. فالتزام الشركة الأجنبية بإعادة استثمار أرباحها في البلد المضيف يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات، وفي حالة تحويلها للأرباح إلى الشركة الأم فإن ذلك يؤثر سلبا.

الفصل الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر
على ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد

اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بالاستثمار الأجنبي المباشر على غرار بقية الدول النامية، نظرا لما يتضمنه من مزايا تسهم بدرجة كبيرة في دفع عجلة التنمية ودعم النمو الاقتصادي، وهذا ما دفعها إلى العمل على تشجيع الاستثمارات باعتبارها مصدر تمويل خارجي يلبي احتياجاتها التمويلية المختلفة، وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات جاذبة للاستثمارات الأجنبية، ومنح امتيازات مشجعة على تدفقه.

فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يعتبر عامل مهم يؤثر على بنود ميزان المدفوعات وباعتباره اهم المؤشرات الاقتصادية، فان الدولة تسعى دوما للمحافظة على توازنه من خلال معالجة الخلل الذي قد يصيبه بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية، ولمعرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري في هذا الفصل سيتم التطرق الى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المبحث الأول، وتطورات ميزان المدفوعات الجزائري في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث سنحاول معرفة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021).

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وستتطرق في هذا المبحث إلى كل من الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2021).

المطلب الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: الإطار التشريعي:

اتجهت الجزائر إلى إصدار العديد من القوانين والتشريعات، المنظمة والمشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر عقب الاستقلال مباشرة من أجل جذبها، والتي من أهمها:

1. قانون النقد والقرض: المؤرخ في 14 أفريل 1990

حيث سمح قانون (90-10) بتحرير نظام الاستثمارات، ونص على أن الاستثمارات الأجنبية التي تقام في الجزائر، يمكن ان تأخذ شكلين إما شكلا مباشرا او مختلطا، وألغى حتمية المشاركة فيما بين الاستثمارات الأجنبية والقطاع الحكومي (أوعيل، 2016، صفحة 125، 126). كما سعى إلى تفعيل السياسة النقدية إلا أنه وفي نفس الوقت أكد على مجموعة من الشروط التي تسمح للأجانب بمزاولة الأنشطة الاستثمارية في الجزائر والمتمثلة في (حشروف و صديقي، 2018، صفحة 3، 4):

- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل راس المال؛

• أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين سواء كانوا مقيمين او غير مقيمين، كما ألغى التمييز بين القطاعين الخاص والعام؛

الأمر 01-03 لعام المتعلق بتطوير الاستثمارات: المؤرخ في 20 اوت 2001 (رئاسة الجمهورية، 2007، صفحة 01) والذي بموجبه أصبح تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي يطلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) (منصوري، السنة غ م، صفحة 130)، واهم ما جاء في هذا الامر ما يلي (حشروف و صديقي، 2018، صفحة 4):

• خضوع جميع الاستثمارات الوطنية الخاصة والعمومية والأجنبية الى أحكام الأمر 01-03، أي إزالة أي شكل من أشكال التمييز بين مختلف الاستثمارات داخل القطر الجزائري؛

• مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني من خمس إلى عشر

سنوات؛

- الإقرار بحرية الاستثمار لكل الأطراف سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين، خواص أو عوام، وطنيين أو أجانب في أي نشاط اقتصادي منتج للسلع والخدمات أو في إطار منح الامتيازات أو الرخص أو أي استثمار جديد أو في شكل شراكة، وقدم الأمر (01-03) مجموعة من الضمانات تمثلت في (أوعيل، 2016، صفحة 139):

- ✓ عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛
- ✓ تحويل رؤوس الأموال والمداخيل؛
- ✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين؛

2. قانون المالية التكميلي 2009:

الصادر بموجب الأمر رقم 09-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والذي شهد عودة غير متوقعة للحماية والممارسات المنصوص عليها في قوانين الثمانينات ومن أهم ما جاء فيه (صبيحي، 2016، صفحة 183، 184):

- إقرار ضريبة على الأرباح المخولة؛
- عدم إمكانية تمويل المشاريع الأجنبية عن طريق قروض أجنبية ماعدا التمويل المحلي مسموح به؛
- منع الملكية الكاملة وسيطرة المستثمرين الأجانب على المشاريع المقامة لإنتاج السلع والخدمات، ولا يمكنهم القيام بذلك إلا في إطار الشراكة؛
- منع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب القيام بعمليات التجارة الخارجية إلا في إطار شراكة مع طرف وطني يملك على الأقل 30% من رأس مال الشركة؛
- على المستثمر إدخال مبالغ من العملة الصعبة إلى الجزائر أكثر من تلك المبالغ التي تحولها إلى الخارج، بمعنى تحقيق ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال مدة قيام المشروع؛

3. القانون 16-06 قانون الاستثمار الجديد:

المؤرخ في 3 اوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمارات (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 18)، والذي تضمن تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وكذا كفاءات تسجيل الاستثمارات عن طريق التنظيم، إضافة إلى الدور الذي يلعبه المجلس الوطني للاستثمار في مجال استراتيجية دعم الاستثمار في ظل النظرة الجديدة المعتمدة، وقد نص في المادة 14 منه فيما يتعلق بمنح المزايا للاستثمارات التي تفوق قيمتها مبلغا معيناً على وجوب خضوعها لرقابة المجلس (عميروش، 2020، صفحة 566).

كما نص القانون الجديد على وضع أليات لمختلف أجهزة التشجيع الموجودة مع إقرار قاعدة تتمثل في استفادة المستثمر من التشجيع (الأكثر امتيازاً) كما دعم أيضاً قطاع الصناعة بامتيازات خاصة من خلال تخفيض أكبر للرسوم الجمركية.

4. قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020:

حيث نصت المادة 109 من هذا القانون على إلغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية 49-51%، والإبقاء عليها فقط بالنسبة للأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني. وجاء في نص المادة: "ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يجوز المساهم الوطني المقيم نسبة 51% على الأقل من رأسمالها" (سي علي، طرشاني، و خلف الله، 2021، صفحة 201).

ثانيا: الإطار التنظيمي:

تتعامل الجزائر في إطار تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر مع المستثمرين الأجانب من خلال ثلاث هيئات هي:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، ومن مهام هذه الوكالة ما يلي (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 22).

- تسجيل الاستثمارات ومنح المزايا الخاصة بالاستثمار؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الاعلام والتحسيس بالمساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- تسهيل ممارسة الاعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون في مواقع الأعمال؛
- تأهيل المشاريع وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛

2. المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01، 281 المؤرخ في 2021/09/24 وهو هيئة تم إنشائها من طرف الوزير الأول المسؤول عن ترقية الاستثمار ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته ويقوم بوظيفة الاقتراح والدراسة تمنح له سلطة فعلية

في اتخاذ القرار ومن مهامه ما يلي (حشروف و صديقي ، 2018، صفحة 6):

- اقتراح الاستراتيجيات والأولويات لتنمية الاستثمار؛
- تقدير الأموال الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- اقتراح كل القرارات والمعايير الضرورية لتنفيذ جهاز الدعم تشجيع المستثمر على الحكومة؛
- يُفصّل في الاتفاقيات التي تخص منح الرخص والامتياز في إطار النظام الخاص بالمناطق التي تكتسي أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيا متقدمة من شأنها المحافظة على البيئة (أوعيل، 2016، صفحة 144).

3. الشباك الموحد:

أنشئ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تسهيل العمليات الاستثمارية أمام المستثمرين، حسب المادة 23 من الأمر (03/01): "ينشأ الشباك الوحيد ضمن الوكالة والإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، ومن أبرز مهامه ما يلي (أوعيل، 2016، الصفحات 141-143):

- الإعلام ومنح الوثائق الإدارية الأساسية لإنجاز واستغلال المشاريع؛
- استقبال الإيداعات وتسجيل التصريح بالاستثمار وطلبات الامتياز؛
- إرشاد وتوجيه ومساعدة المستثمرين في كل ما يتعلق بالمشروع الاستثماري وكذا باستخراج السجل التجاري؛

المطلب الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2021)

لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث العهد، وإنما انصب نحوه الاهتمام عقب الاستقلال وذلك من خلال وضع قوانين وتشريعات منظمة له، ومنح حوافز مشجعة، وقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000-2021 وهذا بغية التعرف على تطور حصيلة الاستثمارات الوافدة الى الجزائر خلال القرن 21.

أولاً: المشاريع الاستثمارية المصرح بها للفترة (2002-2021):

وفيما يلي جدول يوضح المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر من سنة 2002 الى سنة 2021

(الجدول رقم 01): حصيلة الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة (2002-2021)

الوحدة: مليون دينار جزائري

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	130211	98.69%	15157020	73.95%	2418816	89.88%
الاستثمار الأجنبي	1731	1.31%	5339414	26.05%	272314	10.12%
المجموع	131942	100%	20496434	100%	2691130	100%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، 2020)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمثل ما نسبته 1.31% من إجمالي الاستثمارات بالجزائر أي ما يعادل 1731 مشروعا اجنبيا وتكلفة 533941 مليون دولار، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بعدد الاستثمارات المحلية والتي مثلت ما نسبته 73.95%، مع توفير ما نسبته 10.12% منصب شغل في مقابل 89.88% مما يوفره الاستثمار المحلي.

ثانيا: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

1. التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

تستقطب الجزائر عددا هاما من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة من قبل الشركات متعددة الجنسيات او في إطار الشراكة مع الاجانب، وفيما يلي جدول يوضح اهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

الجدول رقم(02): أهم الاقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (يناير 2015-ديسمبر 2019)

الوحدة: مليون دينار جزائري

المنطقة	تكلفة المشاريع مليون دينار	%
اسيا والمحيط الهادي	13606	65%
أوروبا الغربية	4019	19%
افريقيا	1581	8%
الشرق الاوسط	882	4%
الدول الأوروبية الناشئة	714	3%
أمريكا الشمالية	254	1%
المجموع	21086	100%

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 18).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان أكثر الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2015-2019) دول اسيا والمحيط الهادي على رأسها الصين، حيث بلغت تكلفة المشاريع المنجزة 13606 مليون دولار بنسبة قدرت ب 65%، تليها دول أوروبا الغربية بتكلفة 4019 مليون دولار في مقدمتها فرنسا بتكلفة 2266 مليون دولار وب 16 مشروع استثماري، واحتلت دول افريقيا المركز الثالث بتكلفة 1581 مليون دولار، اما المركز الأخير من حيث تكلفة المشاريع الاستثمارية فعاد لدول أمريكا الشمالية بقيمة 245 مليون دولار، بنسبة قدرت ب 1% من التكلفة الإجمالية للمشاريع المنجزة في الجزائر.

2. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

والجدول الموالي يوضح اهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

الجدول رقم(03): توزيع مشاريع الاستثمار المصروح بما حسب قطاعات النشاط(2002-2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

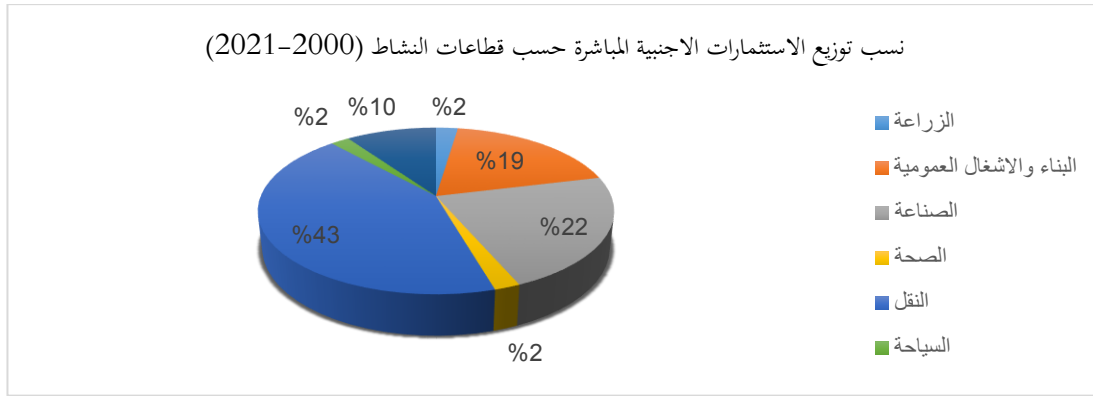
قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ بمليون د ج	%	عدد مناصب الشغل	%
الزراعة	1437	2.36%	341434	2.23%	56905	4.65%
البناء والأشغال العمومية	11479	18.83%	1409676	9.20%	238368	19.48%
الصناعة	13587	22.30%	9065273	59.17%	560065	45.78%
الصحة	1217	2.00%	268814	1.75%	28785	2.35%
النقل	26019	42.71%	1063087	6.94%	141514	11.57%
السياحة	1238	2.03%	1327593	8.67%	74190	6.06%
الخدمات	5945	9.76%	1845681	12.05%	123638	10.11%
المجموع	60916	100%	15321258	100%	1223465	100%

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، 2020)

يتضح من خلال الجدول رقم(03) ان اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية بلغ 60916 مشروع موزعة على قطاعات عدة بقيمة 153212258 مليون دينار جزائري، ويرجع هذا التطور في المشاريع الى تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي والاقتصادي، وأيضا الى توفير المناخ المناسب لإنشائها، حيث يحتل قطاع النقل الصدارة بنسبة 42.71%، في حين احتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بنسبة قدرت ب 22.30% بقيمة 9065273 مليون دينار جزائري، والمرتبة الأولى من ناحية عدد مناصب الشغل والتي بلغت 560065 منصب، وهذا يعود لاستقطاب قطاع المحروقات للأيدي العاملة واحتلاله الحصة الأكبر من المشاريع الاستثمارية الأجنبية، وتليها كل من قطاعي البناء والخدمات بنسبتي 18.83% و 9.76% على التوالي، ويرجع سبب ذلك للدور الحيوي الذي تلعبه هذه القطاعات والعوائد المحققة جراء الاستثمار فيها، في حين سجل قطاع الزراعة ما نسبته 2.36% من الاستثمارات المقررة وهي نسبة ضعيفة جدا نظرا لأهمية القطاع، وسجل كل من قطاعي السياحة والصحة نسب اقل قدرت ب 2.03% و 2% على التوالي، ومن الملاحظ أنّ قطاع النقل بالرغم من احتلاله الصدارة من حيث عدد المشاريع إلا أنّه خصص له مبلغ 1063087 دج ويعتبر مبلغ أقل بالمقارنة مع قطاعي السياحة والخدمات التي خصص لهما ما قيمته 1327593 مليون دينار جزائري، 1845681 مليون دينار جزائري على التوالي وهي قيمة كبيرة مقارنة بعدد المشاريع المسجلة في كليهما والبالغ عددها 1238، 5945 مشروع على التوالي.

والشكل الموالي يوضح نسب توزيع مشاريع الاستثمار حسب القطاعات

الشكل رقم (01): رسم بياني يوضح نسب توزيع مشاريع الاستثمار حسب القطاعات



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

ثالثا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم (04): يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليون دولار

السنة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	2301	2757	2632	1744	1888	1146	885	638	1065	1113	280
السنة	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	1877*	1125	1382	1466	1232	1636	-585	1507	1697	1499	2581

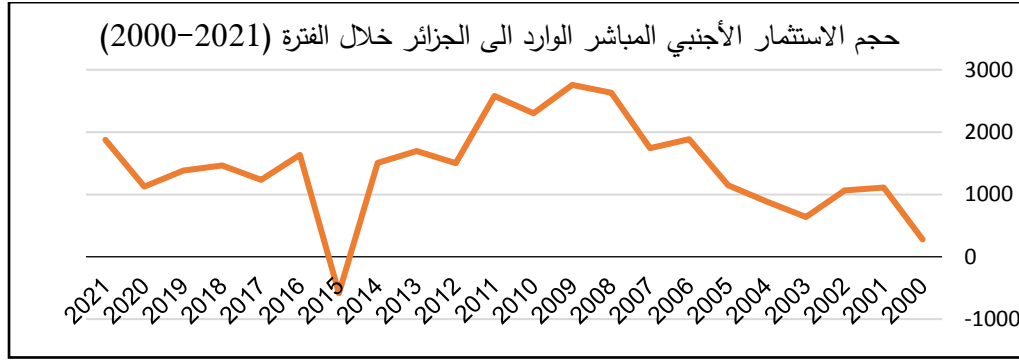
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- (UNCTAD, 2021)

- * (وكالة الانباء الجزائرية، 2022)

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (04) من خلال الشكل الموالي الذي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2000-2021) بمنحنى بياني.

الشكل رقم (02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

يتضح من خلال الجدول رقم (04)، والشكل البياني أعلاه ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر عرفت تطورا ملحوظا ومستمرًا مع بداية الالفية والى غاية سنة 2021 وهذا نتيجة للتشريعات القانونية المنظمة للاستثمارات وكذا الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، وأيضا كنتيجة لتوجه الجزائر نحو التنوع المحتشم في المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات، اذ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة سنة 2000 ما يعادل 280 مليون دولار ليرتفع الى 1113 مليون دولار عام 2001، ويعزى هذا التطور الى قانون الاستثمارات لسنة 2001، والذي كرس العديد من التعديلات والاضافات الملائمة لتطور الأوضاع والظروف في بيئة الاستثمار، إضافة الى حدوث عمليتين كبيرتين الأولى نتجت عن مجموعة هندية في مشروع شراكة في قطاع الحديد والصلب بمبلغ 500 مليون دولار، وفوز مجموعة اوراسكوم العربية برخصة انجاز شبكة الهاتف النقال بنحو 750 مليون دولار (أوعيل، 2016، صفحة 182)، ليسجل بعدها انخفاضا خلال الفترة (2002-2004) حيث تراجع حجمه من 1065 مليون دولار سنة 2002 الى ما يعادل 885 مليون دولار سنة 2004، ليعرف بعدها تزايدا مستمرا خلال الفترة (2005-2011) حيث سجل أعلى قيمة له عام 2009 بـ 2747 مليون دولار، وتراجع حجم الاستثمارات ابتداء من سنة 2012 ليصل الى ادنى قيمة من التدفقات عام 2015 بقيمة سالبة بلغت (-585) وهذا بسبب الأزمة النفطية العالمية وتدهور أسعار النفط، ليعرف بعدها حجم الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر انتعاشا نسبيا خلال الفترة (2016-2021)، وهذا يرجع للاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للاستثمارات الأجنبية مؤخرا حيث تزامن ذلك مع صدور قانون الاستثمار الجديد 16-06 المشجع على الاستثمار الأجنبي وكذا قانون 2020 والذي نص على الغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية 49%-51% وهذا ما اعتبر تشجيعا للمستثمر الاجنبي.

المبحث الثاني: تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021):

عرف ميزان المدفوعات الجزائري تذبذبات متأثرا بالأزمات العالمية التي حدثت في السنوات الأخيرة مما زاد من اختلالاته، والتي كان لها أثر واضح على أهم بنوده والتي من بينها الميزان التجاري وأيضاً على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2021):

والجدول التالي يبين حالة الميزان التجاري بما فيها قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة (2000-2021)

الجدول رقم(05): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليون دولار

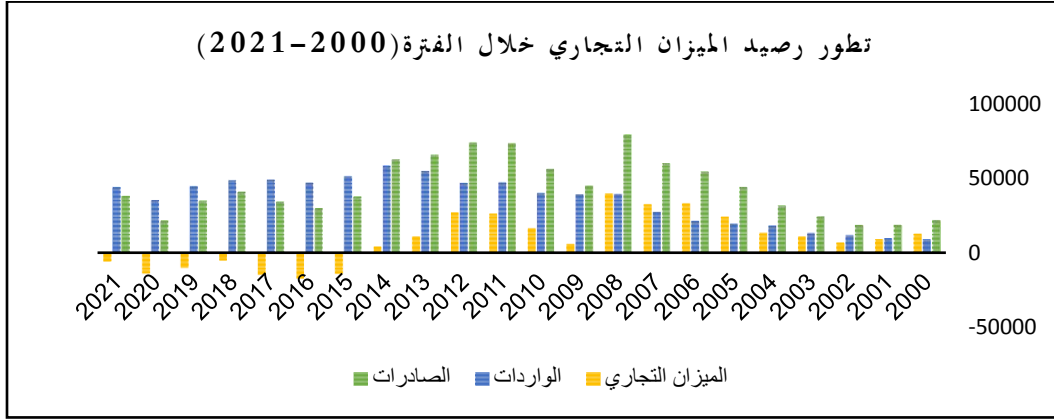
السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	22031	9173	12858	2011	73489	47247	26242
2001	19132	9940	9192	2012	73981	46801	27180
2002	18825	12009	6816	2013	65917	54852	11065
2003	24612	13535	11078	2014	62886	58580	4306
2004	31713	18199	13514	2015	37787	51501	-13714
2005	44395	20044	24351	2016	30026	47089	-17063
2006	54613	21456	33157	2017	34569	48980	-14411
2007	60163	27631	32532	2018	41113	48573	-5029
2008	79298	39479	39819	2019	34994	44632	-9638
2009	45194	39294	5900	2020	21926	35547	-13621
2010	56665	40212	16453	*2021	38280	46780	-8500

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر، 2021، صفحة 15).
- (بنك الجزائر، 2020، صفحة 15).
- (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، 2020).
- * (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021، صفحة 29).

والشكل الموالي يبين المنحنى البياني لتطور رصيد ميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

الشكل رقم (03): المنحنى البياني لتطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (05)، والشكل رقم (02) نلاحظ ان رصيد الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة (2000-2014) بقيم متفاوتة وهذا راجع الى ارتفاع قيمة الصادرات وخاصة في قطاع المحروقات تزامنا مع تقلبات أسعار النفط، وسجل رصيد الميزان التجاري الجزائري حالات عجز متفاوتة خلال الفترة (2015-2020) قدرت بـ 13174 مليون دولار عام 2015 بسبب ارتفاع الواردات والمقدرة بـ 51501 مليون دولار في مقابل الصادرات بقيمة 37787 مليون دولار، وهذا نتيجة التراجع الحاد والمستمر في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 49.49 دولار، وفي سنة 2016 ارتفع العجز ليصل الى 17063 مليون دولار بزيادة قدرت بـ 4.8%، ليعرف بعدها انخفاضا الى غاية عام 2019 اين بلغت قيمة العجز 9638 ليعاود الارتفاع اين سجل ما قيمته 13621 مليون دولار عام 2020 و يعود سبب ذلك الى انخفاض أسعار النفط وكذا وباء كوفيد 19، لينخفض العجز عام 2021 الى 5712 مليون دولار ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار النفط، وكذا صدور القانون الجديد للمحروقات، الى جانب الدور الذي لعبته الحكومة في ترشيد الواردات وارتفاع الصادرات خارج المحروقات.

وما يجب الإشارة اليه ان رصيد الميزان التجاري لم يعرف الانتعاش منذ 2015 بسبب ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات، على الرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتسقيف حجم الواردات وتشجيع الصادرات، بالإضافة الى تراجع أسعار النفط والذي يعتبر الصادرات الجزائرية.

المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)

يتأثر رصيد ميزان المدفوعات برصيدي كل من الميزان الجاري وحساب راس المال الذي يظهر فيهما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، وفيما يلي رصد تطورات رصيد كل من الحساب الخارجي الجاري وحساب راس المال والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2021).

أولا: تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2000-2021)

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري الخارجي بشكل مباشر، وفيما يلي جدول يوضح تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري.

الجدول رقم(06): تطور رصيد الحساب الجاري الخارجي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

الوحدة: مليون دولار

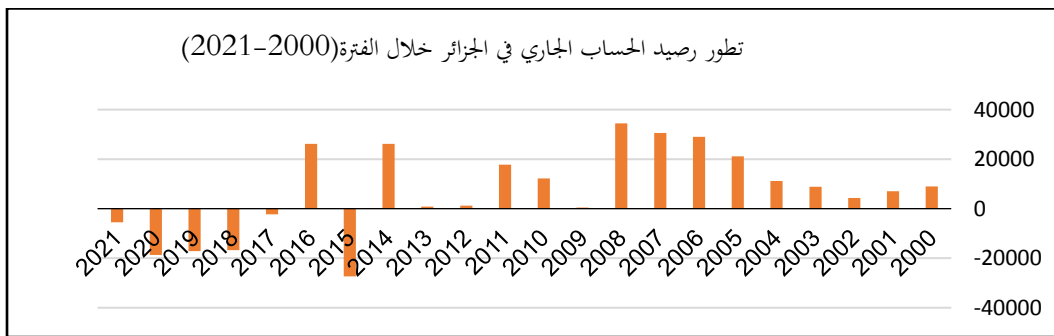
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
الحساب الجاري	8930	7060	4370	8840	11120	21180	28950	30540	34450	400	12150	
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	*2020	
الحساب الجاري	17770	12300	850	-9100	-27190	-26220	-22100	-16710	-17110	-18710	-	12490

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر، 2021، صفحة 15).
- (بنك الجزائر، 2014، صفحة 15).
- * (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، 2021، صفحة 30).
- (بنك الجزائر، 2012، pp. 87-88).

ولتوضيح أكثر لمعطيات الجدول ندرج الشكل الموالي

الشكل رقم(04): تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم(06) والشكل أعلاه تبين لنا ان رصيد الحساب الجاري سجل فائضا خلال الفترة (2000-2013) مسجلا اعلى قيمة له عام 2008 قدرت ب 34450 مليون دولار ويعود سبب ذلك الى انتعاش الصادرات وكذا تنامي قيمة صافي الأصول الأجنبية للبلد، وابتداء من عام 2014 دخل مرحلة العجز حيث قدرت قيمته ب 9100 مليون دولار بسبب

الازمة العالمية، لترتفع بعدها مسجلة اعلى قيمة لها ب 27190 مليون دولار عام 2015، واستمر العجز الى غاية 2021 سنة أين عرف انخفاض وصل الى 12490 مليون دولار بسبب مخلفات ازمة كورونا.

ثانيا: تطور رصيد حساب رأس المال

يعد حساب رأس المال من اهم مكونات ميزان المدفوعات نظرا لتأثيره الكبير على الرصيد الإجمالي له، وفيما يلي جدول يوضح تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة(2000-2021).

الجدول رقم (07): يوضح تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2021)

الوحدة: مليون دولار

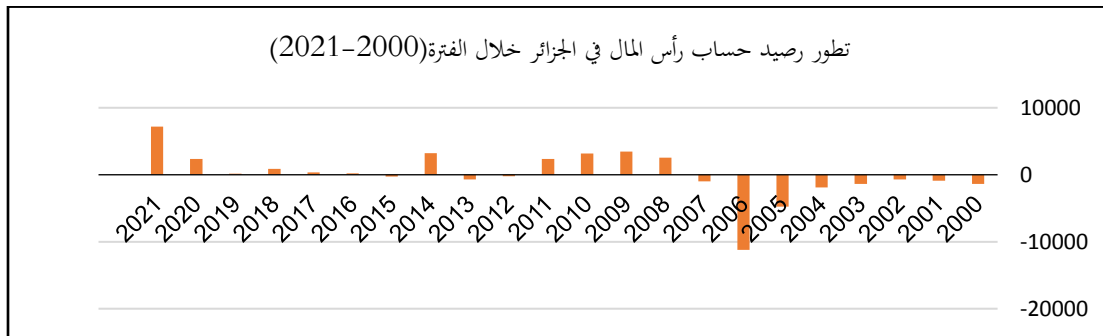
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حساب رأس المال	1360-	870-	710-	1370-	1870-	4780-	11220-	990-	2540	3460	3180
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
حساب رأس المال	2380	240-	720-	3230	250-	190	330	890	180	2340	7190

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر، 2021، صفحة 15).
- (بنك الجزائر، 2014، صفحة 15).
- *بناء على بيانات المنظمة العربية لضمان الاستثمار 2021.
- (بنك الجزائر، 2012، pp. 87-88).

والشكل الموالي يوضح تطور رصيد حساب رأس المال من خلال منحني بياني للفترة(2000-2021).

الشكل رقم(05): تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم(04) يتضح ان حساب راس المال الجزائري سجل عجزا خلال الفترة (2000-2007)، حيث سجل اعلى قيمة عجز عام 2015 ب 4780 مليون دولار، ليعرف بعدها حالات فائض ابتداء من عام 2008 الى غاية 2011 ويرجع ذلك الى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وسجل حساب راس المال حالات عجز مجددا خلال السنوات 2012،2013،2015، ليسجل بعدها رصيد موجب خلال الفترة (2016-2021)، مسجلا اعلى رصيد له ب 7190 مليون دولار عام 2021.

ثالثا: تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

الجدول رقم (08): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2021)

الوحدة: مليون دولار

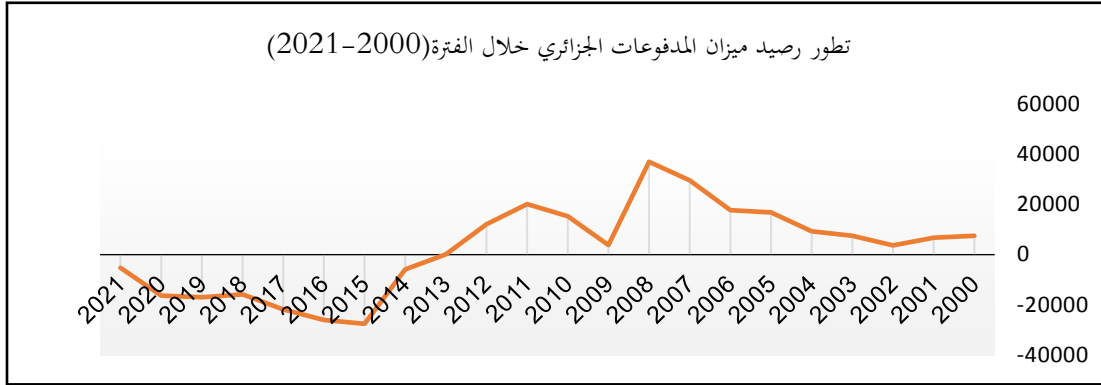
السنة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
رصيد ميزان المدفوعات	15330	3860	36990	29550	17730	16840	9250	7470	3660	6190	7570
السنة	2021*	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
رصيد ميزان المدفوعات	5300-	16370-	16930-	15820-	21760-	26030-	27540-	5880-	130	12060	20140

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (بنك الجزائر، 2014، صفحة 15).
- (بنك الجزائر، 2021، صفحة 15).
- * (<https://radioalgerie.dz>)

والشكل الموالي يبين المنحنى البياني لتطور رصيد ميزان المدفوعات

الشكل رقم(06): المنحنى البياني لتطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (08) والشكل البياني أعلاه نلاحظ ان رصيد ميزان المدفوعات سجل فائضا خلال الفترة (2000-2008) اين سجل اعلى قيمة له والمقدرة ب 36990 مليون دولار، وهذا عائد للفائض الكبير الذي سجله كل من الحساب الجاري والمقدر ب 34450 مليون دولار، وحساب راس المال بقيمة 5540 مليون دولار، ليعرف بعدها انخفاض كبير عام 2009 قدر ب 3860 مليون دولار وهذا يرجع لمخلفات الازمة المالية العالمية عام 2008 وانخفاض أسعار البترول مما أدى الى انخفاض الصادرات ليسجل بعدها ارتفاعا خلال عامي 2010 و 2011 ب 15330، 2014 مليون دولار على التوالي، وسجل ادنى قيمة له عام 2013 ب 130 مليون دولار ليدخل بعدها رصيد ميزان المدفوعات مرحلة العجز ابتداء من سنة 2014 مسجلا ما قيمته -5870- مليار دولار، وهذا يعود للأزمة المالية العالمية اين عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا، واستمر العجز في رصيد ميزان المدفوعات الى غاية عام 2020 وقدر ب 16730 مليون دولار بسبب أزمة كورونا، ليتقلص الى 5300 مليون دولار سنة 2021 اين بدأ الاقتصاد الجزائري يتعافى بالتدريج من تأثير جائحة كورونا ومن صدمة أسعار النفط التي عرفتھا سنة 2020.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)

لمعرفة إذا كان هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل على كل من الحساب الجاري وحساب راس المال وميزان المدفوعات في الجزائر كمتغيرات تابعة، سنقوم بحساب معامل الارتباط بيرسون ل 22 مشاهدة سنوية تمثل الفترة (2000-2021).

المطلب الأول: العلاقة الرياضية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر
أولاً: توصيف نموذج الدراسة

نفترض ان تكون الصيغة الخطية لتوصيف العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة محل الدراسة كالآتي:

$$Y = f(X_t)$$

حيث يمثل كل من:

— Y المتغير التابع، x المتغير المستقل، t السنوات

ولتكن متغيرات الدراسة كالتالي:

— FDI الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر كمتغير مستقل.

— BOP رصيد ميزان المدفوعات الجزائري كمتغير تابع.

— CA رصيد الحساب الجاري كمتغير تابع.

— CA_1 رصيد حساب راس المال كمتغير تابع.

ثانياً: معامل الارتباط بيرسون

معامل ارتباط بيرسون هو إحصائيات الاختبار التي تقيس العلاقة الإحصائية، أو الارتباط، بين متغيرين مستمرين أحدهما تابع والأخر مستقل، ويعرف بأنه أفضل طريقة لقياس الارتباط بين المتغيرات ذات الأهمية لأنه يستند إلى طريقة التغير ويعطي معلومات حول حجم الارتباط، وكذلك عن اتجاه العلاقة، ويبين هذا المعامل العلاقة الخطية بين مجموعتين من البيانات (تيسير، 2021)، وسيتم حساب معامل الارتباط بيرسون وفق القانون الموالي (<https://www.ar-science.com>، السنة غ م):

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum (x_i - \bar{x})^2} \sqrt{\sum (y_i - \bar{y})^2}}$$

حيث يمثل كل من:

— r معامل الارتباط

— n عدد المشاهدات.

- الفرق بين المتغير الأول x والمتوسط الحسابي \bar{x} .

- الفرق بين المتغير الثاني y_i والمتوسط الحسابي \bar{y} .

- انحراف القيم عن المتوسط الحسابي للمتغير الأول. $\sqrt{\sum(x_i - \bar{x})^2}$

- انحراف القيم عن المتوسط الحسابي للمتغير الثاني. $\sqrt{\sum(y_i - \bar{y})^2}$

المطلب الثاني: قياس العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات الجزائري

أولاً: حساب معامل الارتباط بيرسون بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري

باستخدام معطيات الجدول رقم(05) الذي يمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر والجدول رقم(06) المتضمن لرصيد الحساب الجاري وذلك خلال الفترة (2000-2021) يمكن الحصول على الجدول الموالي من اجل تحديد علاقة الارتباط بين المتغيرين حيث عدد المشاهدات 22 مشاهدة.

الجدول رقم (09): يوضح معطيات حساب معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري في الجزائر

$(y_i - \bar{y})^2$	$(x_i - \bar{x})^2$	$(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})$	$(y_i - \bar{y})$	$(x_i - \bar{x})$	CN	FDI	السنوات
3954689,05	887269,8025	-1873199,448	1988,64	-941,95	8930	438	2000
14075,4496	73956,8025	-32264,148	118,64	-271,95	7060	1108	2001
6611892,25	99193,5025	809849,832	-2571,36	-314,95	4370	1065	2002
3604833,85	556441,4025	-1416290,508	1898,64	-745,95	8840	634	2003
17461032,25	247954,2025	-2080753,788	4178,64	-497,95	11120	882	2004
202738869	88774,2025	-4242402,788	14238,64	-297,95	21180	1082	2005
484380234,6	89371,1025	-6579482,928	22008,64	-298,95	28950	1081	2006
556895809,8	173097,6025	9818214,172	23598,64	416,05	30540	1796	2007
756725274,6	1585206,903	34634753,19	27508,64	1259,05	34450	2639	2008
42789390,65	1868825,703	-8942366,188	-6541,36	1367,05	400	2747	2009
27129930,65	848333,1025	4797417,872	5208,64	921,05	12150	2301	2010
117259444,2	1418600,103	12897451,67	10828,64	1191,05	17770	2571	2011
32619633,05	10826,4025	-594267,008	-5711,36	104,05	1230	1484	2012
37104666,65	96752,1025	-1894717,528	-6091,36	311,05	850	1691	2013
371665960,2	16141,7025	2449351,212	19278,64	127,05	26220	1507	2014
1171786007	3861028,503	67262910,83	-34231,36	-1964,95	-27290	-585	2015
371665960,2	65050,5025	4917017,132	19278,64	255,05	26220	1635	2016
83747389,85	31311,3025	1619333,152	-9151,36	-176,95	-2210	1203	2017
559386829,8	15888,6025	-2981253,928	-23651,36	126,05	-16710	1506	2018
578467917,8	4,2025	-49305,288	-24051,36	2,05	-17110	1382	2019
657992269,8	64999,5025	6539814,232	-25651,36	-254,95	-18710	1125	2020
155784347,4	97937,7025	3906041,612	-12481,36	-312,95	-5540	1067	2021
6239786459	12196964,96	118965851,4			152710	30359	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05) والجدول رقم (06).

وانطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نجد ان:

$$r = \frac{118965851,4}{3492.42 * 78992.32} = 0.431$$

قيمة معامل الارتباط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري (CN) هي 0.431، وهذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين، أي ان الزيادات في حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي لا يمكن ان تؤدي الى زيادة رصيد الحساب الجاري بنفس القيمة.

ثانيا: حساب معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري

باستخدام معطيات الجدول رقم(05) الذي يمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر والجدول رقم(07) المتضمن لرصيد رأس المال وذلك خلال الفترة(2000-2021) يمكن الحصول على الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): يوضح معطيات حساب معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب رأس المال

$(y_i - \bar{y})^2$	$(x_i - \bar{x})^2$	$(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})$	$(y_i - \bar{y})$	$(x_i - \bar{x})$	CN _i	FDI	السنوات
2043584,612	887269,8025	1346555,2	-1429,54	-941,95	-1360	438	2000
882735,4116	73956,8025	255507,903	-939,54	-271,95	-870	1108	2001
607682,6116	99193,5025	245516,123	-779,54	-314,95	-710	1065	2002
2072275,412	556441,4025	1073824,86	-1439,54	-745,95	-1370	634	2003
3761815,412	247954,2025	965793,943	-1939,54	-497,95	-1870	882	2004
23518038,21	88774,2025	1444920,44	-4849,54	-297,95	-4780	1082	2005
127453713,4	89371,1025	3375007,98	-11289,5	-298,95	-11220	1081	2006
1122625,012	173097,6025	-440821,617	-1059,54	416,05	-990	1796	2007
6103172,612	1585206,903	3110432,66	2470,46	1259,05	2540	2639	2008
11495219,01	1868825,703	4634928,34	3390,46	1367,05	3460	2747	2009
9674961,412	848333,1025	2864889,18	3110,46	921,05	3180	2301	2010
5338225,412	1418600,103	2751873,38	2310,46	1191,05	2380	2571	2011
95815,0116	10826,4025	-32207,637	-309,54	104,05	-240	1484	2012
623373,4116	96752,1025	-245586,417	-789,54	311,05	-720	1691	2013
9988507,412	16141,7025	401536,443	3160,46	127,05	3230	1507	2014
102105,8116	3861028,503	627880,123	-319,54	-1964,95	-250	-585	2015
14510,6116	65050,5025	30723,323	120,46	255,05	190	1635	2016
67839,4116	31311,3025	-46088,397	260,46	-176,95	330	1203	2017
673154,6116	15888,6025	103418,983	820,46	126,05	890	1506	2018
12201,4116	4,2025	226,443	110,46	2,05	180	1382	2019
5154988,612	64999,5025	-578853,777	2270,46	-254,95	2340	1125	2020
50700950,61	97937,7025	-2228347,96	7120,46	-312,95	7190	1067	2021
261507495,5	12196964,96	19661129,5			1530	30359	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05) والجدول رقم (07)

بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه نجد معامل الارتباط وفق القانون السابق حيث:

$$r = \frac{19661129,5}{3492.42 * 16171.19} = 0.348$$

معامل الارتباط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب رأس المال (CNI) 0.348 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين FDI وCNI، أي انه ليس هناك أثر واضح للاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر على حساب رأس المال خلال فترة الدراسة.

ثالثا: حساب معامل الارتباط بيرسون بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

الجدول رقم (11): يوضح معطيات حساب معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

السنوات	FDI	BOP	($x_i - \bar{x}$)	($y_i - \bar{y}$)	($x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})$	($x_i - \bar{x})^2$	($y_i - \bar{y})^2$
2000	438	7570	-941,95	5081,82	-4786820,349	887269,8025	25824894,51
2001	1108	6790	-271,95	4301,82	-1169879,949	73956,8025	18505655,31
2002	1065	3660	-314,95	1171,82	-369064,709	99193,5025	1373162,112
2003	634	7470	-745,95	4981,82	-3716188,629	556441,4025	24818530,51
2004	882	9250	-497,95	6761,82	-3367048,269	247954,2025	45722209,71
2005	1082	16840	-297,95	14351,82	-4276124,769	88774,2025	205974737,3
2006	1081	17730	-298,95	15241,82	-4556542,089	89371,1025	232313076,9
2007	1796	29550	416,05	27061,82	11259070,21	173097,6025	732342101,7
2008	2639	36990	1259,05	34501,82	43439516,47	1585206,903	1190375583
2009	2747	3860	1367,05	1371,82	1875346,531	1868825,703	1881890,112
2010	2301	15330	921,05	12841,82	11827958,31	848333,1025	164912340,9
2011	2571	20140	1191,05	17651,82	21024200,21	1418600,103	311586749,3
2012	1484	12060	104,05	9571,82	995947,871	10826,4025	91619738,11
2013	1691	130	311,05	-2358,18	-733511,889	96752,1025	5561012,912
2014	1507	-5880	127,05	-8368,18	-1063177,269	16141,7025	70026436,51
2015	-585	-27540	-1964,95	-30028,2	59003872,29	3861028,503	901691594,1
2016	1635	-26030	255,05	-28518,2	-7273561,809	65050,5025	813286590,5
2017	1203	-21760	-176,95	-24248,2	4290715,451	31311,3025	587974233,3
2018	1506	-15820	126,05	-18308,2	-2307746,089	15888,6025	335189454,9
2019	1382	-16930	2,05	-19418,2	-39807,269	4,2025	377065714,5
2020	1125	-16370	-254,95	-18858,2	4807892,991	64999,5025	355630952,9
2021	1067	-5300	-312,95	-7788,18	2437310,931	97937,7025	60655747,71
المجموع	30359	51740			127302358,2	12196964,96	6554332407

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05) والجدول رقم (08).

من خلال الجدول أعلاه يمكن إيجاد معامل الارتباط بيرسون وفق العلاقة السابقة:

$$r = \frac{127302358.2}{282742237.069} = 0.450$$

معامل الارتباط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات كمتغير تابع في الجزائر خلال فترة الدراسة (حيث حجم العينة 22)، هو 0.450 مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين بمعنى أنه كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر زاد رصيد ميزان المدفوعات بقيم أقل، هذا يعني أن المتغيران يتحركان في نفس الاتجاه.

المطلب الثالث: تحليل المعطيات وفقا للبرنامج الاحصائي Eviews:

أولا: حساب معامل الارتباط

لقياس العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كمتغير مستقل وكل من الحساب الجاري (CN) وحساب راس المال (CN₁) والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (BOP) كمتغيرات تابعة تم حساب معامل الارتباط وفق لبرنامج EViews، وبالاعتماد على الملحق رقم (01) تحصلنا على النتائج الآتية والتي يعرضها الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): يوضح معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الحساب الجاري وحساب راس المال ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر:

المتغيرات	قيمة الاحتمال P	FDI	المتغيرات
BOP	0.0355	0.450	معامل الارتباط
CN	0.0449	0.431	
CN ₁	0.1124	0.348	

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9 (انظر الملحق رقم 02).

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ ما يلي:

- أن معامل الارتباط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (BOP) قدر ب 0.450 وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين (وهذا ما تم التوصل إليه سابقا)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حيث $P=0.0355$ ، أي أن للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة أثر إيجابي ومعنوي على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.
- أن معامل الارتباط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ورصيد الحساب الجاري (CN) قدر ب 0.431 مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين، وهي ذات دلالة إحصائية بقيمة $(P=0.0449)$ عند مستوى معنوية 0.05، وبما أن قيمة الدلالة أقل من مستوى المعنوية، هذا يفسر على أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي ومعنوي على رصيد الحساب الجاري.

• أن معامل الارتباط بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ورصيد حساب رأس المال (CNI) قدر ب 0.348 وهذا يشير الى وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين، وهي ذات دلالة 0.1124 عند مستوى معنوية 0.05، مما يعني أنها غير دالة احصائيا وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له أثر على رصيد حساب رأس المال خلال فترة الدراسة.

فتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر له أثر إيجابي ومعنوي على كل من رصيد الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات ولكن بدرجة اقل من حجم تدفقاته، الا أنه لا يؤثر على رصيد حساب رأس المال أي غير معنوي احصائيا.

ثانيا: التمثيل البياني لطبيعة العلاقة بين المتغيرات

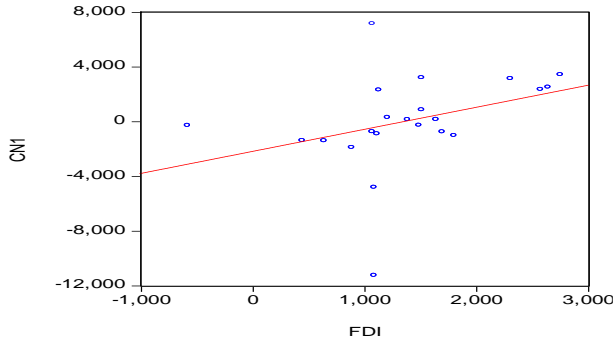
والاشكال البيانية التالية تبين شكل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

الشكل رقم(08): يبين شكل الانتشار بين الاستثمار الأجنبي المباشر

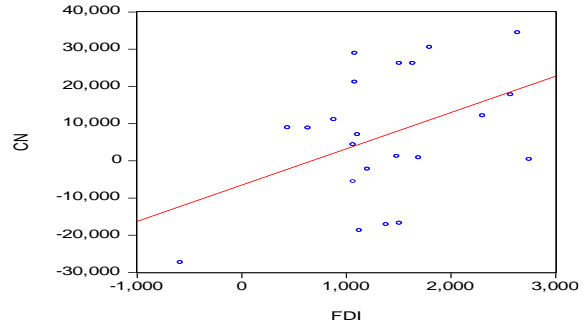
الشكل رقم(07): يبين شكل الانتشار بين الاستثمار

وحساب رأس المال

الأجنبي المباشر والحساب الجاري

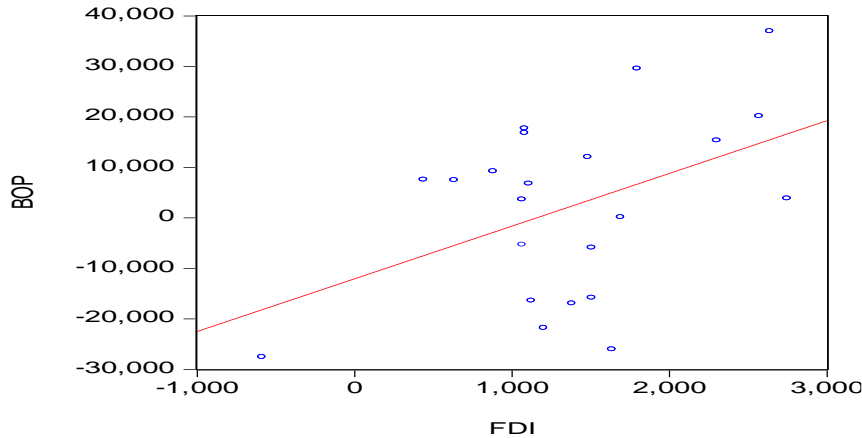


المصدر: مخرجات برنامج EViews9



المصدر: مخرجات برنامج EViews9

الشكل رقم(09): يبين شكل الانتشار بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات



المصدر: مخرجات برنامج EViews9

توضح الأشكال (07، 08، 09) نوع العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل وكل من الحساب الجاري ورسيد حساب رأس المال والرسيد الإجمالي لميزان المدفوعات كمتغيرات تابعة، إذ تشير إلى العلاقة الطردية بين المتغيرات وهذا ما يمثله شكل الخط الانحدار المبين أعلاه.

خلاصة الفصل الثالث

انطلاقاً مما تم التطرق إليه في هذا الفصل من دراسة لواقع الاستثمار الأجنبي وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) تم التوصل إلى:

- ان عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية مثلت ما نسبته 10.12% من مجموع المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2000-2021) وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بعدد المشاريع المحلية والتي بلغت نسبة 89.88%، حيث تركزت في كل من القطاع الصناعي وقطاع النقل بنسب كبيرة مقارنة ببقية القطاعات.
 - ان التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر عرفت تطورات متفاوتة خلال فترة الدراسة وهذا نتيجة سن القوانين والتشريعات المنظمة والمشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضاً بسبب الالتزامات التي حدثت خلال فترة الدراسة.
 - كما شهد تطور ميزان المدفوعات هو الآخر تذبذبات خلال فترة الدراسة، وهذا تأثراً بالالتزامات التي سادت هذه الفترة.
- ومن خلال قياس العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل وكل من الحساب الجاري وحساب راس المال والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري كمتغيرات تابعة تم التوصل إلى ما يلي:
- وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.05 بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الحساب الجاري.
 - وجود علاقة طردية ضعيفة ولكن غير معنوية احصائياً عند مستوى 0.05 بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب راس المال.
 - وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.05 بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري.

الخاتمة

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل اهم محاور الدراسات الاقتصادية الحديثة، خاصة مع بروز دوره كمصدر تمويلي خارجي يلبي احتياجات مختلف الدول المضيفة خاصة النامية، من بينها الجزائر التي تسعى كغيرها من الدول الى المحافظة على توازنها الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة باعتباره المرآة العاكسة لمركزها المالي.

وتناولت دراستنا هذه أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2021)، وذلك من خلال التعرض لكل من الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الأول، وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الفصل الثاني، إضافة الى دراسة العلاقة الارتباطية بينهما في فصل مستقل، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردتها فيما يلي:

أولاً: النتائج:

- من خلال ما تم التطرق اليه في الجانبين النظري والتطبيقي، تم التوصل الى الآتي:
- أن للاستثمار الأجنبي المباشر اثار إيجابية على ميزان مدفوعات الدول المضيفة وأخرى سلبية وهذا متوقف على الغرض من المشروع الاستثماري.
- عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وهذا كنتيجة للتشريعات والقوانين المنظمة والمحفزة التي استحدثتها الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة.
- سجل ميزان المدفوعات الجزائري تذبذبات متفاوتة خلال الفترة(2000-2021) وهذا بسبب الأزمات التي شهدها العالم مؤخرا.
- ان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم بشكل كبير في معالجة الاختلالات التي يعاني منها ميزان المدفوعات الجزائري. ومن خلال دراسة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2021)، وانطلاقا من الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، أظهرت النتائج ما يلي:
- ان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي ومعنوي على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي وغير معنوي احصائيا على رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري، وهذا ما يؤكد خطأ الفرضية الثانية.
- ان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي ومعنوي على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- على الرغم من وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة إلا أنه لم يسهم بشكل كبير في معالجة الاختلالات التي سجلها ميزان المدفوعات، وهذا ما لاحظناه من خلال البيانات المحصل عليها والعجز الذي صاحب ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2014 إلى غاية 2021. مما يعني ان ليس للاستثمار الأجنبي المباشر واضح الأثر على حالة ميزان المدفوعات الجزائري، بيد أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما.

ثانيا: الاقتراحات

انطلاقا مما تم التطرق اليه في هذه الدراسة وما تم التوصل اليه من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الاهتمام أكثر بالبيئة الاستثمارية من خلال توفير المقومات الأساسية لجذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية.
- القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، من خلال إعادة تأهيل الإداريين بصفة خاصة، والإدارة الجزائرية بصفة عامة.
- فتح باب التنوع في المشاريع الاستثمارية أمام المستثمرين الأجانب بعيدا عن القطاع النفطي، مع تقديم التسهيلات والضمانات اللازمة في مجال الاستثمار.
- كما توصي الدراسة بالعمل على تشجيع الصادرات غير النفطية باستمرار، والحد من الواردات من خلال السماح للمستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات إنتاجية محليا.
- استحداث القوانين والتشريعات بصفة مستمرة بما يعمل على جذب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية.
- وضع معدلات ضرائب مناسبة وثابتة تشجع على استقطاب المستثمرين الأجانب.
- توفير الاستقرار السياسي والأمني.

ثالثا: آفاق الدراسة

يمكن ان يفتح موضوع الدراسة آفاقا أخرى قد تكون مواضع لبحوث مستقبلية من بينها:

- ❖ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الدول العربية.
- ❖ أثر التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات.
- ❖ واقع وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل أزمة كورونا.
- ❖ دور اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فهرس المحتويات

	شكر وعرفان
	اهداء
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
	قائمة المختصرات
أ	مقدمة
ب	إشكالية الدراسة
ج	الدراسات السابقة
د	فرضيات الدراسة
د	منهجية الدراسة
هـ	أسباب اختيار الموضوع
هـ	أهداف الدراسة
هـ	أهمية الدراسة
هـ-و	هيكل الدراسة
	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر
8	تمهيد
9	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
9	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
14	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله
18	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
18	المطلب الأول: النظريات التقليدية
20	المطلب الثاني: النظريات الحديثة
23	المبحث الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
23	المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر
24	المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
27	خلاصة الفصل الأول.....
28	الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

29	تمهيد
30	المبحث الاول: ماهية ميزان المدفوعات
30	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
33	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات:
37	المبحث الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته
37	المطلب الأول: الاختلال في ميزان المدفوعات
41	المطلب الثاني: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
44	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
44	المطلب الأول: قنوات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
45	المطلب الثاني: أثر التدفقات الأجنبية على ميزان المدفوعات
45	المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات
47	خلاصة الفصل الثاني
48	الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري
49	تمهيد
50	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
50	المطلب الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
53	المطلب الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2021)
58	المبحث الثاني: تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021):
58	المطلب الأول: الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2021):
59	المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)
64	المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)
64	المطلب الأول: العلاقة الرياضية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر
65	المطلب الثاني: قياس العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات الجزائري
68	المطلب الثالث: تحليل المعطيات وفقا للبرنامج الاحصائي <i>Eviews</i>
71	خلاصة الفصل الثالث
72	الخاتمة
76	فهرس المحتويات
80	قائمة المراجع
86	الملاحق

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أبو القاسم عمر الطبولي، علي عطية عبد السلام، و فرحات صالح شرنه. (1999). أساسيات الاقتصاد. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
2. أحمد طلفاح. (سنة النشر غ م). التدفقات المالية العالمية وأشكالها. البلد غير مذكور: المعهد العربي للتخطيط.
3. أكبر عمر محي الدين الجباري. (2009). التمويل الدولي. الدانمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة.
4. أميرة حسب الله محمد. (2004). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. القاهرة: الدار الجامعية.
5. سليمان عمر محمد الهادي. (2009). الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي. عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
6. السيد محمد أحمد السريتي، و محمد عزت محمد غزلان . (2012). التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
7. عبد السلام ابو قحف. (1989). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
8. عبد السلام أبو قحف. (2003). اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
9. عبد السلام أبو قحف. (2003). الأشكال واسباسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية المباشرة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
10. عبد العظيم حمدي. (2000). اقتصاديات التجارة الدولية. مصر: اكااديمية السادات للعلوم الادارية.
11. عمر صخري. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. محمد العربي ساكر. (2003). محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق. الجزائر: جامعة الجزائر.
13. محمود حامد محمود. (2017). اقتصاديات التجارة الخارجية (المجلد الاولي). جمهورية مصر العربية: دار حميش للنشر.
14. محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، و أسامة أحمد الفيل. (2015). التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
15. نعيمة أوعيل. (2016). واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (المجلد الاولي). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

16. نورة بيري. (2018). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
17. هاني عرب. (2008). المساعد في المالية الدولية. البلد غ م: ملتقى البحث العلمي.
18. يوسف مسعداوي. (2010). دراسات في التجارة الدولية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.

ب- الرسائل الجامعية والاطروحات

- 1- بلقاسم منهوم. (2012-2013). اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران.
- 2- حنان لعروق. (2004-2005). سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري-قسنطينة-.
- 3- زياد محمد عرفات أبو ليلي. (2004-2005). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي(مذكرة ماجستير). الأردن.
- 4- سمية حاجي. (2015-2016). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014 (أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 5- صليحة مفتاح. (2019-2020). نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة قياسية-(مذكرة ماجستير). سيدي بلعباس، الجزائر: جامعة جيلالي لباس.
- 6- عز الدين مخلوف. (سبتمبر، 2006). دراسة قياسية لاثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمة الاقتصادي -حالة الجزائر-(مذكرة ماجستير). الجزائر: جامعة الجزائر.

- 7- نوال بوقليع. (ماي، 2008). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر 1991-2006 (مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا، الاردن: الجامعة الاردنية. تاريخ الاسترداد 10 04 2022، من <https://www.manaraa.com>.

ج- المجلات والدوريات:

- 1- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، و فراس عبد الجليل الطحان. (7 9، 2010). الشركات المتعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية. مجلة الادارة والاقتصاد.
- 2- أسماء سي علي، سهام طرشاني، و يوسف خلف الله. (21 01، 2021). القاعدة الاستثمارية 49%-51% ودورها في تعطيل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(2000-2019). مجلة الباحث، الصفحات 195-201.
- 3- حسان خضر. (2004). الاستثمار الجنبى المباشر-تعريف وقضايا. جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد33.

- 4- زينب منصوري . (السنة غ م). واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الصفحات 125-152.
- 5- شراف عقون، و مليكة غضبان. (ديسمبر, 2020). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2017-2000. مجلة العلوم الانسانية.
- 6- شهيناز صبيحي. (30 12, 2016). مناخ الاستثمار في الجزائر. مجلة الحوار الفكري، الصفحات 176-207. تاريخ الاسترداد 10 05, 2022.
- 7- العابد. (غ م). معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. دروس في المالية الدولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة2: جامعة عبد الحميد مهري.
- 8- فاطمة الزهراء حشروف، و وحيدة صديقي . (01 مارس, 2018). واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين المؤهلات والمعوقات. مجلة الاقتصاد الصناعي.
- 9- فتحي عميروش. (22 03, 2020). الاطار القانوني للاستثمار في ظل الامر 09-16. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، السياسية والاقتصادية، الصفحات 562-576.
- 10- كريمة بسدات. (2004). دراسة قياسية لاسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005-1991. مجلة المالية والاسواق.
- 11- محمد تيسير. (09 11, 2021). معامل الارتباط بيرسون . المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث. تاريخ الاسترداد 04 06, 2022 من <https://blog.ajsp.com>.
- 12- مختار بونقاب، و لزهاري زووايد. (مارس, 2018). الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والادارية المطروحة والحلول المقترحة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الصفحات 104-119.
- 13- مصطفى مختاري، و خيرة سرار. (2022). اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية خلال (1990-2018). دراسات اقتصادية، الصفحات 220-239. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417>
- 14- منور اوسرير، و نذير عليان. (ماي, 2005). حوافز الاستثمار الخاص المباشر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
- 15- منير خروف، ريم ثوامرية، و ليندة فريجة. (14 05, 2020). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016. المدرسة العليا للتجارة، الصفحات 19-36.
- 16- هبة طوال، سهام محمدي ، و احسان بن علي. (31 12, 2019). سبل واليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري. مجلة البناء الاقتصادي، الصفحات 01-20.

د- التقارير والمنشورات:

- 1- بنك الجزائر. (2020). النشرة الاحصائية الثلاثية. الجزائر. تاريخ الاسترداد 24 05, 2022، من <https://www.bank-of-algeria.dz>
- 2- بنك الجزائر. (2021). النشرة الاحصائية الثلاثية. الجزائر. تاريخ الاسترداد 24 05, 2022، من <https://www.bank-of-algeria.dz>.
- 3- بنك الجزائر. (مارس, 2014). النشرة الاحصائية الثلاثية. تاريخ الاسترداد 25 05, 2022، من <https://www.bank-of-algeria-dz>.
- 4- صندوق النقد الدولي. (2002). دليل احصاءات التجارة الدولية في الخدمات. الامم المتحدة. تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من <https://www.imf.org>.
- 5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2021). الاقتصاد العربي عام 2021 وتوقعات الاداء لعام 2022. الكويت. تم الاسترداد من www.dahman.org.
- 6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019. الكويت. تم الاسترداد من <https://www.dhaman.org>.
- 7- وكالة الانباء الجزائرية. (02 02, 2022). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تسجيل مجموع 1.877 مشروع استثماري خلال سنة 2021. تاريخ الاسترداد 27 05, 2022، من <https://www.aps.dz>.
- 8- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI. (2020). حصيلة التجارة الخارجية. الجزائر. تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من <https://www.andi.dz>.

ه- القوانين والمراسيم:

- 1- الجمهورية الجزائرية، العدد 46. (03 اوت, 2016). الجريدة الرسمية. الجزائر.
- 2- رئاسة الجمهورية. (2007). قانون الاستثمار. تاريخ الاسترداد 12 05, 2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Piros, C., & Pinto, J. (2013). *ECONOMICES FOR INVESTMENT DECISION MAKERS*. Canada: John Wiley and Sons.
- 2- UNCTAD. (2021). *FDI/MNE database*. Consulté le 05 26, 2022, sur www.unctad.org.
- 3- بنك الجزائر. (2012, JUIN). *BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE*. Consulté le 05 25, 2022, sur <https://www.bank-of-algeria-dz>.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- 1- <http://elearning.centre-univ-mila.dz>2022 ,04 20 تاريخ الاسترداد .
- 2- <https://elearning.univ-djelfa.dz> . الاطار المفاهيمي لميزان المدفوعات. محاضرة حول: ميزان المدفوعات. تاريخ الاسترداد 20 05 ,2022
- 3- <https://abu.edu.iq>.(2022 ,03 15) . تاريخ الاسترداد .
- 4- <https://almohasben.com>2022 ,04 22 تاريخ الاسترداد . جريدة المحاسبين. (السنة غ م) .
- 5- <https://business.uobabylon.edu.iq> 27 تاريخ الاسترداد . جامعة بابل الالكترونية. (2013 ,01 25) . 04 ,2022 من موقع
- 6- <https://jisser.yoo7.com> تاريخ الاسترداد (2010 ,02 16) . منتديات جسر المحبة. تاريخ الاسترداد 25 ,04 2022 ، من
- 7- <https://malzamy.com>،2022 ,04 20 تاريخ الاسترداد . ملزمتي. (2021 ,11 2) ليلي جبريل.
- 8- <https://motaber.com>2022 ,04 05 تاريخ الاسترداد .
- 9- <https://radioalgerie.dz>2022 ,05 05 تاريخ الاسترداد .
- 10- <https://www.alakaria.com> . (السنة غ م) . الاستثمار الاجنبي وتأثيره على الدول النامية. المجلة العقارية الحرة. تاريخ الاسترداد 21 ,05 2022 ، من
- 11-<https://www.almrsl.com> ،2022 ,03 20 تاريخ الاسترداد من .
- 12-<https://www.ar-science.com>2022 ,05 11 تاريخ الاسترداد .
- 13-<https://www.marefa.org>2022 ,05 26 تاريخ الاسترداد . معرفة.

الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات الدراسة

مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
2301	2757	2632	1744	1888	1146	885	638	1065	1113	280	FDI
15330	3860	36990	29550	17730	16840	9250	7470	3660	6190	7570	BOP
12150	400	34450	30540	28950	21180	11120	8840	4370	7060	8930	CN
3180	3460	2540	990-	11220-	4780-	1870-	1370-	710-	870-	1360-	CN1
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
1877	1125	1382	1466	1232	1636	585-	1507	1697	1499	2581	FDI
-5300	-16370	-16930	-15820	-21760	-26030	-27540	-5880	130	12060	20140	BOP
12490-	-18710	-17110	-16710	-22100	-26220	-27190	-9100	850	12300	17770	CN
7190	2340	180	890	330	190	250-	3230	720-	240-	2380	CN1

الملحق رقم (02): معامل الارتباط وفقا لبرمجية 9 eviews

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/21/22 Time: 23:51
Sample: 2000 2021
Included observations: 22

Correlation t-Statistic Probability	FDI	CN1	CN	BOP
FDI	1.000000 ---- ----			
CN1	0.348129 1.660768 0.1124	1.000000 ---- ----		
CN	0.431588 2.139654 0.0449	-0.313605 -1.476992 0.1553	1.000000 ---- ----	
BOP	0.450256 2.255135 0.0355	-0.210349 -0.962237 0.3474	0.684619 4.200440 0.0004	1.000000 ---- ----